



مع اقتراب توليه مهامه رسميا

التحديات الخمسة الكبرى التي تواجه ترامب في الشرق الأوسط

أمام تمادي إسرائيل في ابادتها لاهالي غزة

الصمت العالمي عن وحشية الكيان المحتل جريمة لا تغتفر

الثلاثاء 7 جانفي 2025 / عدد 680



استفحلت تزامنا مع موجات البرد في تونس:

أزمة نقص قوارير الغاز المنزلي في طريقها الى الحل

4

في اطار تفعيل الثورة التشريعية

قريبا تعديل مجلات الشغل و الصرف والمياه على طاولة البرلمان

6



المدينة الرياضية بصفاقس

ملعب المهيري لم يعد مؤهلا قاريا وصعوبات مالية وراء تأجيل المشروع

24

الافتتاحية
صابر الحرشاني

في ضرورة تحقيق الأمن الطاقوي

مع الاقتراب من منتصف فصل الشتاء، تطفو من جديد أزمة نقص قوارير الغاز المنزلي على السطح، لتعيد معها مشهداً يتكرر سنوياً، مثيراً مشاعر الإحباط والاستياء لدى التونسيين، فقوارير الغاز المنزلي التي يعتمد عليها المواطنون للتدفئة والطبخ، أصبحت في كل شتاء عنواً لمعاناة متجددة. وبحسب تصريحات لرئيس الغرفة الوطنية لموزعي قوارير الغاز محمد منيف فإن النقص الكبير الحاصل في التزود بالغاز المسال و الموزع في قوارير يعود إلى تأخر وصول شحنة مكونة من 5 آلاف قارورة، ظلت باخرتها عالقة في ميناء بنزرت لمدة 5 أيام قبل ان تتمكن من ان ترسو اثر تحسن العوامل الجوية في البلاد في الأسبوع الماضي.

وتعكس الأزمة التي تعيشها تونس اليوم في قطاع قوارير الغاز نقص الاستعداد الكافي لمواجهة الطلب المتزايد في فصل الشتاء، فبمجرد تأخير بسيط في وصول شحنة من الغاز لبضعة أيام انفجرت أزمة حقيقية تفاقمت معها معاناة العائلات التونسية، التي وجدت نفسها عاجزة عن توفير الدفء والراحة في مواجهة البرد القارس. ورغم التحذيرات التي يطلقها خبراء ومختصون سنوياً بشأن ضرورة الاستعداد لفترة ذروة الاستهلاك، غير أن غياب التخطيط طويل المدى والمخزون الاستراتيجي في مراكز التعبئة الرئيسية مثل رادس، قابس، وبنزرت يكشف عن تقصير هيكلي في إدارة مادة تُعد من ضروريات الحياة اليومية.

وقد لا تكون هذه الأزمة مجرد حادثة ظرفية، بل هي مؤشر لمشهد أوسع يتعلق بالأمن الطاقوي في بلادنا، حيث تشير الأرقام الرسمية إلى ارتفاع العجز الطاقوي بنسبة 17% في نهاية أكتوبر 2024 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، مع تراجع نسبة الاستقلالية الطاقوية إلى 41% بعد أن كانت 49%. كما أن إنتاج الغاز الطبيعي سجل انخفاضاً بأكثر من 25%، مما زاد من هشاشة المنظومة الطاقوية في بلادنا.

و تبرز هذه المؤشرات الواقع الصعب الذي تعيشه البلاد و الذي يفرض ضرورة وجود استراتيجية لتحقيق الانتقال الطاقوي لضمان استقرار البلاد وحماية رفاه المواطن.

و لحل هذه الأزمة المتكررة، قد يتطلب الأمر تبني استراتيجية شاملة تركز على تعزيز الطاقات البديلة والمتجددة، إذ يمثل الاستثمار في الطاقة الشمسية و طاقة الرياح حلاً ناجعاً لتقليل الاعتماد على الغاز المستورد.

ويفضل المناخ والإمكانات الطبيعية التي تتمتع بها بلادنا، من الممكن ان تكون تونس نموذجاً رائداً في هذا المجال، شرط توفر إرادة سياسية واستثمارات ذكية. إضافة إلى ذلك، يحتاج قطاع المحروقات إلى مراجعة جذرية لتحسين عمليات الاستخراج والاستكشاف، خاصة في مجال الغاز الطبيعي، مع العمل على مراجعة العقود والسياسات القائمة لزيادة الشفافية وتشجيع الإنتاج.

كما يبدو أن إنشاء مخزون استراتيجي يغطي فترات الذروة بات ضرورة لا غنى عنها لضمان استمرارية تزويد السوق المحلية بالغاز، بعيداً عن التأثير بالأزمات العالمية أو تأخر الشحنات.

كما تحتاج بلادنا إلى تبني خارطة طريق واضحة تُعالج جذور المشكلة بدل الاكتفاء بالحلول المؤقتة، وفي مقدمتها، ضرورة تحسين النجاعة الطاقوية من خلال تقليل الهدر وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة التي تساهم في خفض استهلاك الطاقة وتعظيم الاستفادة منها، كما أن التعاون الإقليمي والدولي يُعد ركيزة أساسية، إذ يمكن لتونس تأمين شراكات مع دول الجوار لضمان إمدادات مستقرة من الطاقة بتكاليف معقولة. إضافة إلى ذلك، يمثل تنويع مصادر الطاقة والاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة خطوة إستراتيجية لتحقيق استقلالية أكبر عن الواردات الطاقوية.

ولا شك في أن أزمة الغاز هي أزمة أعمق، وهي أزمة في الإدارة والتخطيط، ومعها لا يمكن الاكتفاء باطلاق وعود بانفراج قريب، بل لابد من اطلاق خطوات عملية وجادة لضمان عدم تكرار هذه المشكلات التي تثقل كاهل المواطن، فمن غير المعقول أن يتحول الحصول على قارورة غاز منزلي، في ظل موجة البرد القاسية، إلى معضلة تُضاف إلى قائمة طويلة من المشاكل اليومية التي تواجه المواطن في حياته حيث ان الوضع يستدعي حلولاً شاملة تعكس إدراكاً حقيقياً لخطورة الأزمة وحاجة الناس إلى معالجات جذرية تضمن لهم كرامة العيش.

و ختاماً تبدو أزمة قوارير الغاز انها ليست مجرد مسألة ظرفية، بل هي انعكاس لأزمة هيكلية تتطلب إرادة سياسية قوية لإيجاد حلول ناجعة يبدو ان الوقت قد حان لوضعها و لوضع استراتيجيات طويلة المدى تُعيد الاستقرار لقطاع الطاقة وتُجنب تونس هذه الأزمات المتكررة.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة

البريد الإلكتروني: contact@avant-premiere.com.tn

24.24@ avant-premiere.com.tn

الهاتف: 29 903 073



الإخراج الفني
فتحي الحرشاني

رئيس التحرير
عادل الطياري

مدير التحرير
وفاء حمزة

سحب من هذا العدد
10000 نسخة



لسوسة:

متابعة تقدم برامج النظافة وتحسين المشهد البيئي

محمد الدريدي

خصّصت جلسة عمل انتظمت بمقر ولاية سوسة لمتابعة مخرجات جلسات سابقة اهتمت بواقع النظافة وجمالية المدن بمختلف بلديات الجهة، حيث تم الوقوف على مستوى تنفيذ برامج النظافة وتحسين المشهد البيئي بهدف تعزيز جودة الخدمات البيئية والمحافظة على جمالية المدن.

وتوجّه والي سوسة، سفيان التنفوري، لدى إشرافه على الجلسة، بالشكر لكافة أعوان النظافة على مساهمتهم في الحفاظ على جمالية المدن، معبرا عن تقديره لمختلف الإدارات الجهوية المعنية التي انخرطت في تقديم يد العون والمساعدة للمصالح البلدية.

وذكر أنه كان دعا، خلال جلسة عمل انتظمت يوم 23 ديسمبر الماضي لبحث واقع النظافة وجمالية المدن، الكتاب العام للبلديات إلى بذل مزيد من الجهود في مجال النظافة والعناية بالبيئة، محذرا أجلا بأسبوع واحد للمشرفين على مصالح النظافة بالبلديات حتى يرفعوا الاخلاطات ويضطلعوا بمهامهم على أحسن وجه.

و أكد في هذا السياق، أن الجهود المبذولة من قبل مختلف بلديات الجهة طيلة الأسبوع المنقضي كشف سبل توظيف الموارد البشرية والمعدات بالكيفية المناسبة.

و أوصى الوالي المشرفين على مصالح النظافة بالبلديات بوضع روتنات للتدخل في جميع النقاط السوداء، وبردع أصحاب المحلات التجارية والمؤسسات الخاصة الذين يساهمون في التلوث البيئي واحتلال الأرصفة والطرق والاستحواذ على الملك العمومي، مؤكدا على أهمية مواصلة بذل مجهود إضافي للعناية بأحياء المدينة العتيقة، مع الحرص على منع الانتصاب الفوضوي بمنطقة باب الجبلي بسوسة المدينة وبجميع مدن الجهة.

كما شدد على ضرورة مواصلة العناية بالمناطق الخضراء، وردع المخالفين الذين يعمدون إلى الإلقاء بفواضل البناء وفواضل الاجنة والتنسيق مع الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات القانونية المستوجبة. من جانبهم، استعرض ممثلو بلديات ولاية سوسة في بداية الجلسة مختلف الجهود المبذولة خلال الأيام الأخيرة في مجال النظافة والعناية بالبيئة.

قبلي

قافلة خيرية إلى القصرين

ببادرة من فوج قبلي للمنظمة الوطنية للمصانف والجولات، تم تنظيم قافلة محملة بالمساعدات إلى عدد من مناطق ولاية القصرين لمساعدة العائلات المعوزة على مجابهة موجة البرد الحالية.

وتحمل هذه القافلة اسم "قافلة الخير" تتضمن طرودا من المواد الغذائية والملابس والحشايا والأسرة.

وقد تم التنسيق مع جمعية "ارحم للتنمية والعمل بالقصرين" التي ستساهم في توجيه هذه المساعدات لمستحقيها.

محمد المبروك السلامي

بعد الأمطار الأخيرة بزغوان دعم للسدود وبحيرات الجهة بأكثر من 3 ملايين متر مكعب من المياه

محمد الدريدي

وأوضح المصدر ذاته، أن الأمطار التي استوعبها سد بئر مشاركة بلغت مليوناً و200 ألف متر مكعب ارتفعت بموجبها الكميات المخزنة بالسد إلى 7 ملايين متر مكعب من إجمالي طاقة استيعاب تقدر بـ41.6 مليون متر مكعب، كما وفرت هذه الأمطار حوالي 500 ألف متر مكعب بسد الرمل ارتفع على إثرها المخزون الحالي إلى 11 مليون متر مكعب من جملة 22 مليون متر مكعب.

وأضاف أن نسبة التعبئة بالسدود الجبلية بلغت في نفس الفترة حوالي 18 بالمائة حيث وفرت الأمطار 500 ألف متر مكعب من المياه موزعة على 18 سدا، كما وفرت ما يفوق 900 ألف متر مكعب بالبحيرات الجبلية بالجهة والبالغ عددها 115 بحيرة، تطوّر بموجبها مخزون المياه 1.8 مليون متر مكعب من جملة 4 ملايين كطاقة استيعاب قصوى.

وأشار إلى إمكانية تطور نسبة امتلاء السدود والبحيرات خلال الساعات القادمة بحكم تواصل نزول الأمطار وسيلان الأودية والمنحدرات المرتبطة بهذه المنشآت.

تشهد كافة مناطق ولاية زغوان، منذ بداية الأسبوع المنقضي، هطول كميات من الأمطار بنسب متفاوتة ساهمت في تطور نسبة امتلاء السدود الكبرى والسدود والبحيرات الجبلية، ومكّنت إلى حدود نهاية الأسبوع، من توفير أكثر من 3 ملايين متر مكعب، وفق مصدر من المندوبية الجهوية للفلاحة بزغوان.

توزر

فقرات تشييطية في تظاهرة سحر المدينة

في آخر أيام العطلة المدرسية نظمت المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية تظاهرة "سحر المدينة" وسط مدينة توزر، مع وجود عدد كبير من السياح التونسيين والأجانب، بهدف التعريف بالمووروث

الثقافي من فنون شعبية وموسيقى صوفية ولوحات تشكيلية وصور فوتوغرافية.

وقد انطلقت التظاهرة بكرنفال للفرق الفلكلورية والصوفية جاب الطرقات الرئيسية و تنظيم معرضا للصور الفوتوغرافية وورشات حية للفن التشكيلي والخط العربي بمشاركة عدد من الفنانين التشكيليين والخطاطين من الجهة . وللاطفال نصيب حيث قدم نادي الأطفال المتنقل تنشيطا صباحيا بإعداد ألعاب ومسابقات ومنح الجوائز للأطفال المتفوقين .

محمد المبروك السلامي

المخيم الشبابي العلمي بتوزر 50 مشاركا من 17 ولاية

نظم المركب الشبابي بتمغزة المخيم الشبابي العلمي لدراسة وحماية المحيط تحت شعار "الواحة فضاء بيئي متنوع" بمشاركة 50 شابا من 17 ولاية تونسية قدموا إلى جهة توزر بهدف دراسة التغيرات المناخية في الوسط الواحي والصحراوي.

وقد شمل المخيم مجموعة من الورشات وال فقرات المتنوعة والتي تهدف إلى تحسيس الشباب بأهمية التغيرات المناخية وتأثيرها على البيئة، و كذلك إلى تطوير قدرات الشباب ومهاراتهم لمساعدتهم لدخول مجال الأعمال خاصة في الاقتصاد الأخضر من خلال الأفكار التي قدمها الخبراء في الورشات والتي تفتح لهم مجالات الاستثمار في عدة أنشطة من بينها مخلفات النخيل.

و ابرزت ورشة بعنوان "التغيرات المناخية: الأسباب والحلول"، وورشة لتحويل مخلفات النخيل "السيق" "الكرفان" إمكانيات تثمين وتحويل جميع مخلفات الواحة، إضافة إلى ورشة حول التحويل الغذائي لبعض منتجات الواحة كـ"الرب" والسكر وقهوة التمر وتنظيم حملة عمل تطوعي في تمغزة.

وقام الضيوف المشاركون بالعديد من الزيارات الميدانية لعدة مواقع على غرار شطّ الجريد والمحمية الطبيعية بدغومس ومنطقة عنق الجمل للتعرف على الخصائص الطبيعية الصحراوية من كثبان رمال ومناطق رطبة إضافة إلى زيارة مستثمر شاب تخصص في تربية الأسماك داخل الأحواض بمنطقة عين الكرمة وذلك بهدف إبراز التنوع البيولوجي للجهة.

محمد المبروك السلامي

استفحلت تزامنا مع موجات البرد في تونس:

أزمة نقص قوارير الغاز المنزلي في طريقها الى الحل

باخرة رست صباح الجمعة بميناء بنزرت محملة بـ5300 طن وأنها بصدد تفريغ حمولتها، مضيفة أن باخرة أخرى رست الخميس بميناء قابس بحمولة 4000 طن وباخرة ثالثة بتاريخ 31 ديسمبر 2024، بحمولة 13 ألف طن بميناء رادس، حسب ما ورد في البلاغ.

وذكرت وزارة الطاقة أن معدل الاستهلاك اليومي لقوارير الغاز المنزلي يبلغ 1600 طن في كامل البلاد، مشيرة إلى أنه تم تسجيل رقم قياسي خلال هذه الفترة بـ2400 طن أي بزيادة بحوالي 60%، وفقها. ولفتت إلى أنه يتم التنسيق مع مصالح وزارات الداخلية والتجارة والشركات الخاصة الناشطة في هذا القطاع قصد ضمان استمرارية تزويد السوق في كامل جهات البلاد، وفق ذات البلاغ.

والشركة الوطنية لتوزيع البترول "عجيل للطاقة" ووحدات التعبئة بكل من رادس وبنزرت وقابس. وشددت، في بلاغ لها، أن الشركات التابعة لها تعمل دون انقطاع وبفارق إضافية قصد الاستجابة للطلب المتزايد على قوارير الغاز خاصة في ظل موجة البرد التي تمر بها تونس، مشيرة إلى أنه "تمت تعبئة طاقة الخزن القصوى بمختلف هذه الوحدات". ولفتت وزارة الطاقة إلى أنه "تمت برمجة 12 باخرة محملة بشحن إضافية موزعة على المراكز الثلاث من الجمعة إلى آخر الشهر الحالي قصد الاستجابة لكل الطلبات"، على حد ما جاء في نص البلاغ. ولفتت وزارة الطاقة إلى أنه "تمت برمجة 12 باخرة محملة بشحن إضافية موزعة على المراكز الثلاث من الجمعة إلى آخر الشهر الحالي قصد الاستجابة لكل الطلبات"، على حد ما جاء في نص البلاغ. وأشارت، في ذات الصدد، إلى أن

أعمال تعبئة قوارير الغاز المنزلي وتوجيهها إلى الحرفاء بمناطق الشمال والشمال الغربي، بما من شأنه تعديل السوق الاستهلاكية من هذه المادة الحيوية لفائدة المتساكنين والمهنيين، والتخفيف من وطأة موجة البرد التي تشهدها البلاد.

ويشار إلى أن سفينة مماثلة كانت رست في موفى شهر ديسمبر المنقضي بميناء بنزرت ما ساهم في تأمين استمرارية التزويد بالغاز المنزلي بمختلف مناطق ولاية بنزرت وتوجيهه البقية بالتنسيق مع المصالح المعنية نحو بقية الولايات، وفق المصدر نفسه. من جهتها، أكدت وزارة الطاقة، مساء الجمعة 3 جانفي 2025، أنها تحرص على تزويد السوق المحلية بقوارير الغاز المعدة للاستهلاك المنزلي بكامل تراب الجمهورية، بالتنسيق مع الشركات التابعة لها على غرار الشركة التونسية لصناعات التكرير "ستير"

في ظل تواصل نقص التزويد بقوارير الغاز المنزلي بالتزامن مع موجة البرد في تونس.

وتزامنت موجة البرد مع تأخر وصول شحنة من الغاز إلى ميناء بنزرت بسبب تقلبات جوية مؤخرًا، إلى أن

رست، صباح الجمعة 3 جانفي 2025، بالرصيف البترومي لميناء المدينة التجاري، سفينة قادمة من الجزائر محملة بـ5300 طن من الغاز الموجه للاستعمال المنزلي.

وأوضح مدير مركز شركة عجيل غاز بنزرت، صالح البرقاوي، في تصريحه لوكالة تونس إفريقيقا للأخبار، إنه تم الشروع في إفراغ الحمولة بالرصيف البترومي التابع للشركة التونسية لتكرير النفط "ستير".

وتابع البرقاوي، أنه عقب إتمام عملية إفراغ حمولة السفينة، سيباشر الفريق التقني والإداري للمؤسسة

تشهد عدة ولايات ومعتمديات في تونس، هذه الفترة، نقصا كبيرا في التزود بالغاز المنزلي، بالتزامن مع موجة برد تعيشها البلاد، الأمر الذي أثار تذمرا واسعا من المواطنين، وسط دعوات للسلطات المختصة بالتدخل لحل الأزمة.

وعاش المواطنون في كل من ولايات بنزرت، سليانة والقصرين وصفاقس والكاف وسيدي بوزيد، طيلة الفترات الأخيرة، صعوبات كبيرة عند الحصول على قوارير الغاز، حيث شوهدت طوابير أمام محطات التزويد والتوزيع، تنتظر وصول بعض الشحنات، أو تتدافع للظفر بقارورة غاز.

ويقول المسؤولون عن الغرفة الوطنية لموزعي قوارير الغاز، إن تأخر وصول البواخر المحملة بالغاز إلى الموانئ التونسية بسبب سوء الأحوال الجوية، تسبب في اضطراب السوق ونقص الإمدادات، خاصة أن هذا الأمر تزامن مع ارتفاع الطلب على الغاز، بسبب برودة الطقس، كما توقعوا انفراج هذه الأزمة خلال الأيام القادمة.

كما تشهد مراكز تعبئة الغاز المنزلي في مختلف الولايات التونسية اكتظاظا كبيرا وطوابير طويلة من الشاحنات، في ظل تواصل نقص التزويد بقوارير الغاز المنزلي بالتزامن مع موجة البرد في تونس، وذلك وفق ما صرح به رئيس الغرفة الوطنية لموزعي قوارير الغاز المنزلي، محمد منيف، يوم الأربعاء 31 ديسمبر 2024 حيث أكد مراقبون موزعي قوارير الغاز المنزلي لا يتزودون بالكميات المطلوبة من مراكز التعبئة، مقدرا أن النقص في التزود يتراوح بين 40 و50 بالمائة في بعض المناطق، وأكد وجود اكتظاظ كبير أمام مراكز التعبئة في رادس وقابس وبنزرت.

وتشهد مراكز تعبئة الغاز المنزلي في مختلف الولايات التونسية، اكتظاظا كبيرا وطوابير طويلة من الشاحنات،



تحت مجهر "24/24" : التجارة الموازية أي حلول لمقاومة هذه الافة في عام 2025؟



اعداد : مفيدة مرابطي

من القيمة السوقية المضافة تتأثر بالنشاط غير المنظم. وفي القطاع الصناعي، تقدر نسبة النشاط غير الرسمي بحوالي 20.8% من إجمالي النشاط الصناعي، أما في قطاع الخدمات، فتصل النسبة إلى حوالي 40%.

كما أن التجارة الإلكترونية أصبحت من أبرز مظاهر التجارة الموازية في السنوات الأخيرة، حيث تشير الأرقام إلى أن ما يعادل 70% من إجمالي المعاملات في هذا القطاع يتم في إطار غير منظم. وتقدر قيمة هذه المعاملات بحوالي 140 مليون دينار. وتستمر المعاملات النقدية في التجارة الإلكترونية في التفوق على باقي أشكال الدفع، حيث تشير دراسة أجرتها وزارة التجارة في عام 2021 إلى أن حوالي 80% من المعاملات تتم نقدًا عند التسليم عبر شركات النقل، مما يعني أن هذه العمليات تخرج عن نطاق الرقابة المالية للدولة.

تعد التجارة الموازية واحدة من أخطر الظواهر الاقتصادية التي تهدد استقرار الاقتصاد الوطني في تونس، رغم الجهود الحكومية المستمرة للتصدي لها. ورغم المقترحات العديدة التي تم تقديمها لمكافحة هذه الظاهرة، سواء من الحكومة أو من جهات غير حكومية، فإن التجارة الموازية لا تزال تواصل انتعاشها وتوسعها بشكل ملحوظ، ما يهدد الاقتصاد الوطني ويكبد الدولة خسائر مالية ضخمة. وتشير الدراسات إلى أن الخسائر السنوية جراء هذا النشاط غير المنظم بلغت نحو 5.45 مليار دينار من عائدات الضرائب.

أهمية التصدي للتجارة الموازية

تعتبر وزيرة المالية أن مكافحة التجارة الموازية هي أولوية اقتصادية ملحة، مشيرة إلى أن هذا التحدي يتطلب مجهودًا جماعيًا من جميع الأطراف المعنية. في تصريحها الأخير، أكدت على أن مكافحة هذه الافة لا يمكن أن تكون فقط من خلال التشريعات أو إجراءات مؤقتة، بل يجب أن تكون جزءًا من استراتيجية شاملة تتطلب تفاعل المواطنين أنفسهم. فالتجارة الموازية ليست مجرد قضية اقتصادية، بل هي قضية اجتماعية تتطلب تغييرًا في السلوكيات وتوعية واسعة بالمخاطر التي تترتب عليها.

أبرز القطاعات المتأثرة بالتجارة الموازية

تستأثر العديد من القطاعات الاقتصادية بالتجارة الموازية، مما يجعل مكافحة هذا النشاط أكثر تعقيدًا. ففي القطاع الزراعي، تشير البيانات إلى أن ما يقارب 90%

بما في ذلك حماية بياناتهم الشخصية، ومنحهم الحق في التبليغ عن الغش والتضليل، مع فرض عقوبات قد تصل إلى حبس المواقع المخالفة.

فرصة لدمج القطاع غير الرسمي

أحد أبرز الحلول التي طرحتها الحكومة لمكافحة التجارة الموازية هو نظام "المبادر الذاتي". يهدف هذا النظام إلى توفير حوافز ضريبية واجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي، ليتمكنوا من الاندماج في القطاع المنظم. ومن خلال هذا النظام، يمكن لأي شخص يمارس نشاطًا فرديًا في مجالات مثل الصناعة، التجارة، الحرف، والخدمات الانخراط في النظام والاستفادة من المزايا التفاضلية التي يوفرها.

وفي خطوة مهمة نحو تنفيذ هذا النظام، أعلنت وزارة التشغيل عن إطلاق منصة إلكترونية خاصة بـ "المبادر الذاتي" في نوفمبر 2023، وهي تهدف إلى تسهيل انضمام الأفراد

العاملين في القطاع غير الرسمي إلى القطاع المنظم، وبالتالي ضمان العدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل الرسمية.

جهود اللجنة الحكومية

في إطار الجهود الحكومية لتقليص التجارة الموازية، تم تشكيل "لجنة قيادة برنامج إدماج القطاع الموازي" في بداية عام 2024. هذه اللجنة عقدت أولى اجتماعاتها لوضع خارطة طريق شاملة تهدف إلى إدماج القطاع الموازي ضمن الدورة الاقتصادية المنظمة. تهدف هذه الجهود إلى تحفيز الأفراد العاملين في القطاع غير المنظم على الانضمام إلى القطاع الرسمي، مما يساهم في تحسين الإيرادات المالية للدولة ويعزز الاستقرار الاقتصادي.

التحديات المستقبلية

على الرغم من هذه الجهود، فإن الطريق لا يزال طويلًا لمكافحة التجارة الموازية بشكل فعال. ويواجه

المشرعون تحديات كبيرة تتمثل في تغيير العقلية الاجتماعية والتجارية، بالإضافة إلى تحسين الرقابة على الأنشطة الاقتصادية عبر الإنترنت وفي الأسواق الموازية. وفي ظل هذا الوضع، يبقى دور المواطن في تقليص هذه الظاهرة بالغ الأهمية، إذ يتطلب الأمر توعية جماعية حول مخاطر التجارة الموازية وفوائد الانخراط في القطاع المنظم. وفي المحصلة يبدو إن مكافحة التجارة الموازية في تونس تتطلب جهدًا مشتركًا من الحكومة والمواطنين والقطاع الخاص. ورغم أن الجهود الحكومية تتجه نحو تنظيم هذه الأنشطة وتشجيع دمجها في الاقتصاد المنظم، إلا أن التحديات تظل قائمة. ومع بداية عام 2025، يبقى الأمل معقودًا على مواصلة العمل على هذه المبادرات وتشجيع سلوكيات اقتصادية أكثر وعيًا وشفافية، بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني ويعزز قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة.

في اطار تفعيل الثورة التشريعية قريبا تعديل مجلات الشغل و الصرف و المياه على طاولة البرلمان



طاهر الحرشاني

من المرتقب أن تحيل الحكومة في الأسابيع المقبلة مشاريع قوانين مهمة إلى مجلس نواب الشعب لمناقشتها و المصادقة عليها، تماشيا مع المسعى إلى تحقيق الثورة التشريعية.

و يستهل مجلس نواب الشعب اليوم عمله في السنة الجديدة باستكمال تركيزه هياكله عملا بمقتضيات نظامه الداخلي، و ذلك بانتخاب مكاتب لجانه القارة التي وقع انتخاب أعضائها مؤخرا، وتوزيع المسؤوليات داخل مكتب المجلس، و ذلك قبل أول جلسة عامة في العام الجديد، و التي ستعقد يوم الثلاثاء المقبل للمصادقة على مشروع القانون المعدل للمرسوم المتعلق بمؤسسة فداء.

و تفيد أوساط برلمانية أنه اثر الانتهاء من مراطون قانون المالية و تجديد هياكل المجلس سيتم التركيز في الفترة المقبلة على عدد من التشريعات المهمة التي ستحيلها الحكومة إلى مجلس نواب الشعب لمناقشتها و المصادقة عليها.

و كان رئيس الجمهورية قيس سعيد قد دعا في أكثر من مناسبة في الفترة الأخيرة الحكومة إلى تسريع إعداد التشريعات التي تحقق إرادة الشعب و تلبى انتظارات الشعب و تطلعاته و خاصة منها التشريعات الاقتصادية و الاجتماعية.

مجلة الشغل

وسيكون على رأس الأولويات التشريعية إعادة النظر في عدد من الأحكام في مجلة الشغل التي يعود وضع نصها الأساسي سنة 1966 و تتركز التعديلات المرتقبة في اتجاهات متعددة، من بينها إبراز قيمة العمل و تثمين الإنتاجية، و القضاء على كل اشكال اليات التشكيل الهش و المناولة، و اعادة النظر في العلاقات الشغيلة اضافة الى مواكبة التطورات بخصوص نظم التشغيل لتستوعب كل التغيرات الحاصلة في سوق الشغل. ويرى المراقبون ان مجلة الشغل

قد تضمنت مكاسب متعددة للعمال حين وضعها، حيث ارسى روحا اجتماعية بهدف توفير شروط العدالة الاجتماعية لافتين الى انها خضعت لاحقا الى موازين القوى حيث استغلت حكومات سابقة و أرباب العمل فترات تاريخية لتمير تعديلات تعلقت بالترسيم و الطرد و حوادث الشغل و اليات التشغيل و غيرها من الاحكام التي انحرفت بالمجلة على مقاصدها.

ويتطلع عموم التونسيين الى أن تقود التعديلات الجديدة الى توفير مقومات العمل اللائق و انهاء كل اشكال العمل الهش و تحقيق الكرامة و الأمن الوظيفي لكل العمال.

و سيكون الانفتاح على المنظمات الاجتماعية و الخبراء المختصين في قضايا الشغل أبرز التحديات أمام مجلس نواب الشعب خلال مناقشة هذه التعديلات.

مجلة المياه

بدورها يعود تاريخ وضع مجلة المياه في تونس الى سنة 1975 حيث من غير المقبول استمرار العمل بها لنصف

قرن من الزمن و الحال و ان الوضع المائي لبلادنا يبدو مغايرا كليا لما كان عليه الحال في منتصف سبعينات القرن الماضي.

و ثمة اجماع بأن فصول مجلة المياه و احكامها لم تعد تواكب الوضع الحالي للمياه خاصة في ظل انعكاسات التغيرات المناخية على بلادنا، و يؤكد عدد من النواب أن تعديل مجلة المياه سيكون على رأس الأولويات في الاسابيع المقبلة.

و تجدر الإشارة الى أن مجلس وزاري عقد السنة الماضية قد تناول عدد من المحاور قصد بدء الاشتغال عليها حينها في تعديل مجلة المياه، و تتعلق اساسا بتثبيت الملك العمومي للمياه و ضبط طريقة التعامل مع وفرة المياه و فترات الجفاف و تحسين حوكمة المجمع المائية الى جانب تركيز نظام معلوماتي وطني لمتابعة الملك العمومي للمياه و التنصيص على استعمال المياه غير التقليدية و شحن الموائد المائية.

مجلة الصرف

كما يعود تاريخ سن مجلة للصرف

في تونس الى سنة 1976 حيث يتمسك العديد من الخبراء و الفاعلين الاقتصاديين ان محتواها لم يعد مواكبا على الاطلاق للمعاملات المالية، و اثر بشكل سلبي كبير في تحرير الاقتصاد و جذب الاستثمار.

و كانت مجموعة من النواب قد دفعت الى اقتراح فصل في قانون المالية يقضي باتجاه فتح حسابات بالعملة الاجنبية غير ان وزيرة المالية سهام البوغديري نصية اعلمتهم ان هذه التعديلات سيكون مضمونها في مشروع تعديل مجلة الصرف الذي سيرد على مجلس نواب الشعب قريبا.

ومن التغيرات التي من المنتظر ان يأتي بها التعديل المرتقب تغيير مراجعة مفهوم الإقامة باعتباره قاعدة أساسية في منظومة الصرف، نحو تقليص مدة الإقامة اللازمة للحصول على صفة غير مقيم من سنتين إلى ستة أشهر اضافة الى تبسيط الإجراءات للشركات غير المقيمة و السماح بوجودها في تونس بصفة غير مقيم، مثل المؤسسات المصدرة كليا وشركات التجارة الدولية. ويتطلع التونسيون ان يقود النص الجديد الى تحرير الاستثمار و تشجيعه من خلال التحرير الكلي للاستثمارات دون الحاجة إلى ترخيص البنك المركزي واتاحة إمكانية تحويل الأرباح والمدخيل بحرية إلى الخارج الى جانب إلغاء القيود على اكتتاب سندات الدين، مما يمنح المستثمرين الأجانب تحريرا كاملا.

ويتطلع الشباب التونسي الى ان تتضمن التعديلات اتاحة عملية التعامل بالأصول المشفرة (العملات الرقمية) بشرط التصريح لدى البنك المركزي عند بلوغ مبالغ محددة.

و على اهمية هذه القوانين التي تشير الكواليس الى قرب بدء التداول فيها بشكل رسمي في المؤسسة التشريعية فإن توسيع التشاركية و تنويع الآراء يعد معطى مهم لتفادي اي تبعات غير منتظرة للتعديلات على غرار ما جرى بخصوص التعديلات التي شملت منظومة الشيك في تونس.

وجهة نظر

لهذه الاسباب السدود "فارغة" رغم وفرة الامطار



صابر الحرشاني

مع كل هطول للأمطار تخرج المعطيات الرسمية لتؤكد أن وضعية السدود ما تزال حرجة و أن مخزون المياه لا يزال ضعيفا، ويثير ذلك لخبطة لدى الرأي العام تستدعي البحث عن تفسيرات.

و عاشت بلادنا منذ يوم الاحد الماضي على وقع منخفض جوي ، ترافق مع تساقطات متفرقة جغرافيا و متفاوتة الكميات، وقبلها تم تسجيل هطول كميات كبيرة من الامطار حيث استتبشر بها الفلاحون لكن تأثيرها في مخزون البلاد من المياه المجمعة في السدود كان محدودا للغاية.

مؤشرات مقلقة

و بالتزامن مع ذلك، نشر المرصد الوطني للمياه معطيات أكدت ان معدل إمتلاء السدود بلغ 21.7 بالمائة من إجمالي قدرتها، حيث قدرت مدخرات البلاد من المياه بالسدود بـ 508.557 مليون متر مكعب أي بتراجع لافت بنسبة 08.4 بالمائة مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2023، إذ كانت في حدود 623.099 مليون متر مكعب.

ومقارنة بالمعدل المسجل خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2021/ 2022/ 2023) ، والمقدر بـ 728 مليون متر مكعب، فإن كمية المياه، الحالية، المتوفرة بالسدود التونسية، شهدت تراجعا بنسبة 30.2 بالمائة، واعتمادا على معطيات المرصد، يمكن ملاحظة تفاوت في نسب إمتلاء السدود من منطقة إلى أخرى.

وتشير البيانات إلى تفاوت كبير في نسب إمتلاء السدود بين المناطق المختلفة في البلاد. حيث تبلغ نسبة الإمتلاء في سدود الشمال 24.8%، مع توفر 454.430 مليون متر مكعب، وهو ما يمثل 89% من إجمالي المياه المتاحة في السدود على مستوى تونس بالمقابل، فإن سدود الوسط والوطن

القبلي لم تتجاوز نسبة إمتلائها 10.4% و 11.9% على التوالي.

عوامل متداخلة

و تفسر ظاهرة بقاء السدود التونسية شبه فارغة بالعديد من العوامل ، و اهمها حجم التساقطات المطرية التي تمثل المصدر الرئيسي لتعبئة السدود. خلال السنة الجارية التي تطورت مقارنة بالسنة التي سبقتها لكنها بقيت دون المعدلات العادية من ذلك أن شهر سبتمبر الماضي سجلت فيه البلاد نحو 800 ملمتر في مختلف جهات البلاد وهي كمية اقل بقليل من المعدل العادي وفق معهد الرصد الجوي.

ومن العوامل مناخية، الاخرى بات ملاحظا ان التوزيع الجغرافي للأمطار اصبح غير منتظم ، حيث شهدت بلادنا خلال السنة الجارية تساقطات مطرية غير متوازنة جغرافياً، حيث تركزت معظم الأمطار في المناطق الساحلية و الوسط وكذلك في مناطق من الجنوب ، بينما كانت شحيحة في المناطق الشمالية، حيث ان هذه الظاهرة تجعل بعض السدود تمتلئ بشكل محدود، في حين يبقى العديد منها شبه فارغ لان تشييد السدود في تونس جرى على قاعدة خارطة مطرية كانت مستقرة في السابق.

ويضيف المختصون ان سنوات الجفاف العديدة التي عرفتها تونس جعلت التربة اكثر جفافا و اكثر قدرة على امتصاص كميات كبيرة من المياه، و بالتالي فإن كمية المياه التي تجرفها الودية الى السدود تكون اقل بكثير من السابق.

ولا يمكن الاغفال ايضا على ان بلادنا تعاني ، مثل بقية دول المنطقة، من آثار التغير المناخي الذي أدى إلى اضطراب في دورة الأمطار، مما تسبب في فترات جفاف أطول وتناقص كمية المياه المجمعة كما تؤدي الحرارة المرتفعة صيفا الى تبخر كميات مهمة جدا من

والطاقة، كما أن نقص المياه يعمق معاناة المواطنين، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف التزود بالمياه الصالحة للشرب.

و يؤكد ذلك ان التغييرات المناخية التي كانت محركا لدعوات و تنبيهات و محاذير في السنوات الماضية قد اصبحت واقعا معيشيا في تونس يتجلى في العيود من المستويات، ويفرض العديد من الخطط و الاستراتيجيات من اجل حسن التكيف معه كما يفرض ايضا الذهاب في سياسات ترشيد و مزيد التحكم في الموارد المائية في البلاد.

كبيرة من المياه التي كان من الممكن أن تخزن في السدود.

و رغم فرحة الفلاحين بالتساقطات المطرية الأخيرة، يبقى تأثيرها على الأنشطة الفلاحية محدودا بسبب ضعف مخزون السدود، حيث تعتمد فلاحتنا بشكل كبير على المياه المجمعة في السدود للري، لكن ضعف المخزون يهدد بتقليص المساحات المزروعة وإنتاجية المحاصيل، مما قد يزيد من أعباء القطاع الفلاحي خاصة في فترة الصيف.

ويمثل هذا الوضع تحديا كبيرا للأمن المائي في تونس، حيث بات نقص المياه يهدد بتفاقم الأزمات في القطاعات الحيوية مثل الفلاحة والصناعة

الامطار المجمعة في السدود وخسارة مخزون مهم من المياه.

وتشير التقارير إلى أن بعض السدود تعاني من ترسبات طينية تقلل من سعتها التخزينية، حيث تتراكم هذه الترسبات على مدار سنوات نتيجة غياب الصيانة الدورية، مما يؤدي إلى تقليص كميات المياه القابلة للتخزين.

ويساهم الاستعمال المكثف للمياه ايضا في الأنشطة الفلاحية، والصناعية، والشرب، في استنزاف الموارد المائية بشكل يفوق معدلات تجديدها الطبيعي، كما يعاني نظام توزيع المياه في تونس من تسربات كبيرة نتيجة تقادم الشبكات وضعف نجاعتها، مما يؤدي إلى هدر كميات

المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي مشروع بقيمة 160 مليار لغائدة 5 ولايات

جلال العرفاوي

وافق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على منح تونس تمويلا بقيمة 29.6 مليون دولار وهو ما يعادل 95 مليون دينار لفائدة المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي والذي يهتم ولايات باجة وجندوبة والكاف وسليانة والمنطقة الجبلية الشمالية الغربية لولاية بنزرت.

مشروع بـ 8 سنوات

تعتبر ولايات الشمال الغربي من بين أفقر الولايات على المستوى الوطني وذلك رغم تميزها بتضاريس جبلية تخول لها الانتفاع بالموارد الغابية الهامة الموجودة بها. وعلى الرغم من وفرة هذه الثروات الطبيعية فقد أصبحت تشكو من قلة العناية والحماية من تبعات التغيرات المناخية كالحرائق الكبرى في مواسم الحرارة والانجراف جراء الفيضانات. وللمساهمة في تحسين مؤشر التنمية بالمناطق الجبلية تم إقرار المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي «DINAMO» والذي يهتم ولايات باجة وجندوبة والكاف وسليانة والمنطقة الجبلية الشمالية الغربية لولاية بنزرت وهو يهدف إلى خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية مندمجة بالجهة وتعزيز قدرات المتساكنين على مجابهة تأثيرات التغيرات المناخية المتغيرات. وسيتم إنجاز هذا المشروع على امتداد 8 سنوات من قبل ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي باعتباره أحد الهياكل التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وذلك إلى غاية 2032.

19375 أسرة ريفية

يستهدف المشروع المندمج للفلاحة

تمويل مشترك

تقدر الكلفة الاجمالية للمشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي «DINAMO» بحوالي 160 مليون دينار وهو ممول من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن طريق قرض بقيمة 95 مليون دينار يسد على 27.5 سنة منها 7.5 سنوات إهمال وبنسبة فائدة 4.315 % ، ومن ميزانية الدولة بقيمة 65 مليون دينار. ويضم المشروع 3 عناصر رئيسية يتعلق الأول منها بتعزيز قدرة سكان المناطق الريفية على الصمود أمام التغيرات المناخية من خلال ربط 5 شبكات للماء الصالح للشرب وتهيئة آبار سطحية وبناء خزانات لمياه الأمطار تعمل بالطاقة الشمسية ، وبناء سدود ترابية وغراسية أشجار الزيتون والتين واللوز والتشجيع على

بالمناطق الغابية والجبلية وموزعة على 5 ولايات وهي بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسليانة حيث يقطنها 318 ألف ساكن وهو ما يمثل 50 % من سكان المناطق الجبلية بالشمال الغربي. وتعتبر غراسية الزيتون من أهم البرامج التنموية التي تحظى بمتابعة الديوان حيث يؤدي هذا النشاط الفلاحي وظيفتين أساسيتين يتعلق الأولى منها بحماية البيئة أما الثاني فيعمل على توفير مواطن شغل ومدخيل لفائدة صغار الفلاحين في إطار مستغلات فلاحية عائلية وتقدر المساحة الجمالية الصالحة لغراسية الزيتون بمناطق تدخل ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي بـ 277 ألف هكتار وتتنوع بين 14 % ذات إمكانات مرتفعة و32 % ذات إمكانات متوسطة للغراسية.

مجالات تدخل واسعة

تمسح مناطق تدخل ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي حوالي 604 ألف هكتار وهي متواجدة

الزراعة الغابية على مساحة 6000 هكتار. ويهتم العنصر الثاني بالإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتسويق المنتجات المحلية من خلال دعم قدرات 2000 أسرة من العائلات المعوزة ومحدودة الدخل وتوفير التكوين الفني والتصرف المالي لأصحاب المشاريع من هذه الفئة ، ودعم المنظمات المهنية وترويج وتسويق المنتجات المحلية مثل زيت الزيتون والأجبان والفواكه والبقوليات والعسل والنباتات العطرية والطبية وذلك بإدماج صغار الفلاحين والمربين في الاقتصاد المحلي ، إضافة إلى تحسين البنية التحتية للإنتاج وذلك بتهيئة 150 كلم من المسالك الفلاحية لربط المناطق المعزولة بمناطق الإنتاج. في حين يعنى العنصر الثالث بالتصرف ومتابعة تنفيذ وتقييم المشروع. الصورة: مشاريع غراسية الزيتون



تونس حجز كمية من المخدرات لدى مروج

تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لفرقة الشرطة العدلية بقرطاج، و الفرقة المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل، والوحدات الأمنية بقرطاج وحلق الوادي من القبض على أحد مروجي المخدرات بمقر سكناه بجهة الكرم الغربي بعد التنسيق مع النيابة العمومية أين عُثر على قطع متفاوتة الحجم من مخدر القنب الهندي و أقراص مخدرة و آلات حادة و ميزان إلكتروني ومبلغ مالي قدره 1087 دينار.



دوز

الحرس الوطني يحبط عملية تهريب في الفوار

تمكنت الوحدات التابعة لمنطقة الحرس الوطني بدوز، إقليم قبلي، من إحباط عملية تهريب بضاعة خاضعة لقاعدة إثبات المصدر تجاوزت قيمتها 200 ألف دينار.

تونس

الحكم بالسجن المؤبد على إرهابي هاجم وزارة الداخلية

أصدرت الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الإرهاب لدى محكمة الاستئناف بتونس حكما بالمؤبد ببقية العمر مع أربعة أعوام وستة أشهر سجنا في حق عنصر إرهابي هاجم مقر وزارة الداخلية باستعمال ساطور، مع إخضاعه للمراقبة الإدارية مدة خمسة أعوام. وتعود وقائع القضية إلى سنة 2022 حيث تفتن أعوان الأمن المكلفين بحراسة مقر وزارة الداخلية بشوارع الحبيب بورقيبة وسط العاصمة إلى المتهم الذي كان متسلحا بساطور وقفز من فوق السياج الحديدي، ثم حاول الاعتداء على أعوان الأمن ليتم نقله إلى المستشفى وإحالاته لاحقا على أنظار القطب القضائي لمكافحة الإرهاب حيث تم إيداعه السجن على ذمة الأبحاث.

حق امرأة جزائرية الجنسية وعونى حراسة بالمستشفى الجهوي بالقصرين، من أجل تكوين وفاق من أجل الاتجار بالبشر كما تم إدراج امرأة جزائرية أخرى بالتفتيش من أجل الجرائم نفسها. وتفيد المعطيات الأولية ان الجزائرية الموقوفة وضعت مولودا في المستشفى الجهوي القصرين قبل أن تسلمه للمرأة الثانية محل التفتيش و التي غادرت التراب التونسي، وبعد ماثول الأم أمام حاكم التحقيق رفقة الحارسين أذن بإيداعهم السجن من أجل تكوين وفاق للاتجار بالبشر.

المكئين

القبض على مروج مورط في قضية قتل

أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بالمنستير بالاحتفاظ بمروج مخدرات ومحل عدة مناشير تفتيش أحدها من أجل القتل العمد بعد أن تم القبض عليه بالمكان الذي يختبئ فيه إثر جملة من التحريات الميدانية من قبل الوحدات الأمنية التابعة لفرقة الشرطة العدلية بالمكئين و مصلحة شرطة النجدة أين عُثر على 81 قطعة معدة للترويج من مخدر القنب الهندي و 2 أقراص مخدرة و علبتي غاز مشل للحركة

ويعرضه على الناظم الآتي تبين أنه محل 10 مناشير تفتيش من أجل تورطه في عدة قضايا عدلية على غرار "ترويج المخدرات، هضم جانب موظف، السرقة، حمل سلاح أبيض بدون رخصة، إضرار النار والقتل العمد".

صفاقس

إنقاذ 83 مجتازاً وانتقال 27 جثة من جنسيات إفريقية

تمكنت وحدات الحرس البحري بإقليم الوسط وجيش البحر من الاستجابة العاجلة لنداء تعطل 2 مراكب بحرية في عرض البحر وتسرب المياه إليهما. وتحولت وحدات الإنقاذ السريعة إلى الموقع المحدد، حيث نجحت في إنقاذ 83 شخصاً، من بينهم 17 عنصر نسائي و 7 أطفال، وانتقال 27 جثة، من بينهم رضيع ولا يزال البحث عن مفقودين متواصلاً.

القصرين

الإطاحة بمروج مخدرات

تمكنت وحدات منطقة الحرس الوطني ووحدات التدخل بإقليم القصرين من القبض على مروج مخدرات. فبعد متابعة دقيقة ورصد تحركاته، تم نصب كمين محكم أسفر عن إيقافه في حالة تلبس، وبحوزته حوالي 1 كغ من مخدر الكوكايين المعدة للترويج وبعد مراجعة النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بالقصرين أذنت بالاحتفاظ به واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في شأنه.

تونس

الحكم بالسجن 4 سنوات على مسؤولة بوزارة الشباب والرياضة و12 سنة على رئيس جمعية رياضية

أصدرت هيئة الدائرة الجنائية المختصة في قضايا الفساد المالي، بالقطب القضائي المالي، حكماً يقضي بسجن مسؤولة في وزارة الشباب والرياضة لمدة 4 سنوات، والحكم على رئيس إحدى الجمعيات الرياضية بالسجن لمدة 12 سنة. ويأتي هذا الحكم بعد اتهامهما بالاستيلاء على أموال مخصصة من ميزانية الوزارة لدعم مشاركة فريق وطني في مسابقة عالمية وتتضمن التهم التي وُجّهت لهما استيلاء موظف عمومي على أموال موضوعة تحت يده بحكم وظيفته والتحويل وتبييض الأموال.

القصرين

إيداع بالسجن لجزائرية وعونى حراسة بالمستشفى الجهوي

صدر قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بالقصرين ثلاث بطاقات إيداع بالسجن في

أريانة وفاة شخصين في اصطدام سيارة بدراجة نارية

لقي زوج، يبلغ من العمر 37 سنة، وزوجته، تبلغ من العمر 30 سنة، كانا على متن دراجة نارية حتفهما بعد أن صدمتهما سيارة خفيفة بمنطقة رواد على مستوى الطريق المؤدية إلى قمرت كما أصيب شخصان آخران بإصابات متفاوتة الخطورة، وقد تم إسعافهما ونقلهما إلى مستشفى شارل نيكول بالعاصمة.

نابل

القبض على حارس مغارة تجارية

إثر تعمّد أحد الأشخاص اقتحام إحدى المغارات التجارية بجهة سيدي عاشور متسلحا بسكين كبير الحجم والاستيلاء على مبلغ مالي ثم لاذ بالفرار تم إيلاء الموضوع الأهمية للأزمة من قبل الوحدات الأمنية التابعة لفرقة الشرطة العدلية بنابل، وبعد إجراء جملة التحريات الميدانية والفنية أمكن التعريف بهوية المظنون فيه الذي تبين وأنه حارس المغارة، وبالتنسيق مع النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بنابل تم التحوّل إلى منزله والقبض عليه، وبتفتيش المحل تم العثور على السكين والثياب التي استعملها في العملية ومبلغ مالي قدره 290 دينارا.

تنظم الدورة الـ14 من مهرجان الأقصر للسينما الأفريقية من 9 إلى 14 جانفي 2025، بمدينة الأقصر (جنوب مصر) و تحمل شعار "قمر 14"، بمشاركة أكثر من 65 فيلماً من نحو 35 دولة أفريقية.

و تحتفي هذه الدورة بعدد من الشخصيات السينمائية الإفريقية، من بينهم الفنان المصري الراحل نور الشريف، و الناقد السينمائي التونسي الراحل خميس الخياطي والمخرجة السنغالية صافي فاي، والمخرج الموريتاني ميد هوندو، والمؤلف المصري عاطف بشاي، إلى جانب المخرج والممثل المغربي الراحل الطيب الصديقي.

كما ستحتفي بمئوية الفنان شكري سرحان، بعرض بعض أعماله الفنية.

و قد عهد مهرجان الأقصر للسينما الأفريقية منذ دوراته الأولى على تكريم أسماء فنانين قدموا عطاء كبيراً لصناعة السينما في القارة الإفريقية من مختلف الدول الإفريقية الشقيقة، وذلك في جميع عناصر صناعة الفيلم، وإيماناً من إدارة المهرجان برد الجميل لهؤلاء المبدعين الذين كانت لهم إسهامات في بناء السينما الإفريقية، يكرم المهرجان في كل دورة عدداً من هؤلاء الرواد الكبار.

التكريمات

سيتم خلال الدورة الـ14 من مهرجان الأقصر للسينما الإفريقية تكريم الممثل التونسي المقيم في إيطاليا أحمد الحفيان إلى جانب كل من النجم خالد النبوي والمخرج مجدي أحمد علي، والمخرج موسى سنا أبسا من السنغال، والممثلة والمخرجة أكوسوا بوسيا من غانا.

11 فيلماً في مسابقة الفيلم الروائي الطويل

يتنافس 11 فيلماً عربياً وإفريقياً، على جوائز مسابقة الفيلم الروائي الطويل، وتأتي قائمة الأفلام الروائية الطويلة المشاركة في الدورة الـ14 من مهرجان الأقصر للسينما الإفريقية، كالتالي: فيلم "عصفور جنة" للمخرج مراد بالشيخ من (تونس)، وفيلم "112" للمخرج جويل م'ماكا تشييديري من (توجو)، وفيلم "ديميا" إخراج مامادو ديا من (السنغال)، وفيلم "ديسكو أفريقيا" إخراج لوك رازانا جاونا من (مدغشقر)، وفيلم "زفاف" إخراج فاتو سيسيه من (مالي)، وفيلم "لأول مرة" إخراج جون إكرام من (مصر)، وفيلم "الهبوط سلطان" إخراج هبة يسري من (مصر)، وفيلم "بدون محاكمة" إخراج فيكي باتيرسون من (الكاميرون)، وفيلم "مات الرجل" إخراج أوان امكابا من (نيجيريا)، وفيلم "الحكايات الحقيقية لمستشفى بليدا جوينفيل للأمراض النفسية" إخراج عبدالنور زحاح من (الجزائر)، وفيلم "وموغاني" إخراج جيان كيوزي من (روندا).

13 فيلماً في مسابقة الأفلام القصيرة

أما مسابقة الأفلام القصيرة، فتمت: فيلم "آيو" إخراج فرانسواز إيلونج-جوميز يولاند بونجويلا إكيل من (الكاميرون)، وفيلم "شيخة" إخراج أيوب اليوسفي وزهوة راجي من (المغرب)، وفيلم "انعكاسات" إخراج

الدورة الـ14 من مهرجان الأقصر للسينما الإفريقية:

تكرم أحمد الحفيان.. فيلم "عصفور جنة" للمخرج مراد بالشيخ في مسابقة الفيلم الروائي الطويل وفيلم "تحميل" لأليس الأسود في مسابقة الأفلام القصيرة

LUXOR AFRICAN FILM 2025 FESTIVAL

مهرجان الأقصر للسينما الإفريقية 2025

TRIBUTES

AHMED HAFIENE

ACTOR

TUNISIA

THE FULL MOON OF AFRICAN CINEMA

السينما الإفريقية قمر 14

مهرجان الأقصر للسينما الإفريقية 2025

TRIBUTES

FILM DIRECTOR / COUNTRY: YVES ROY / SENEGAL

ACTRESS, FILMMAKER: ANOUSUA BUISA / GHANA

ACTOR: AHMED HAFIENE / TUNISIA

SHORT FILM: "WAVY" / MOROCCO

THE FULL MOON OF AFRICAN CINEMA

السينما الإفريقية قمر 14

LUXOR AFRICAN FILM 2025 FESTIVAL

**مهرجان الاقصر
للسينما الافريقية
2025**

**اهداء الدورة
DEDICATION TO**

ميد هوندو صافي فاي الطيب الصديقي عاطف بشاي خميس خياطي

٢٠١٩ - ١٩٣٦ MED HONDO ٢٠٢٣ - ١٩٤٣ SAFI FAYE ٢٠١٦ - ١٩٣٩ TAYEB SADDIKI ٢٠٢٤ - ١٩٥١ ATEF BESHAI ٢٠٢٤ - ١٩٤٦ KHEMAIS KHAYATI

THE FULL MOON OF AFRICAN CINEMA
السينما الإفريقية قمر ١٤

ننوها آن أليجوي من (نيجيريا)، وفيلم (بي) إخراج انتصار الأزهرى من (المغرب)، وفيلم "جوابات" إخراج على أحمد بابكر من (السودان)، وفيلم "تحميل" إخراج أنيس الأسود من (تونس)، وفيلم "جريمة زهنية" إخراج وليم كوجو من (غانا)، وفيلم "أجلهوك" إخراج عثمان سماسيكي من (مالي)، وفيلم "حاضر" إخراج هشام علي عبد الخالق من (مصر)، وفيلم "حماية الاحتجاج" إخراج بيسمارك أربي من (غانا)، وفيلم "حجر صحي وراحة" إخراج ديفيد كابالي من (جنوب إفريقيا)، وفيلم "والدك على الأرجح" إخراج الطيب طلبة وسيدي محمد طلبة من (موريتانيا)، وفيلم "ليلة عابد" إخراج أنيس اجاد من (الجزائر).

لجان التحكيم

تضم لجنة تحكيم مسابقة الفيلم الروائي الطويل، المخرج السنغالي موسي سنا ابسا (رئيسا)، وعضوية المخرج السوداني إبراهيم شداد، والسيناريسست تامر حبيب، والمخرجة الجزائرية صوفيا دجاما، والممثلة الغانية اكوسوا بوسيا.

ما لجنة تحكيم مسابقة الفيلم القصير، فضمت كلا من: الروائي والسيناريسست المصري أحمد مراد (رئيسا) وعضوية كلا من: الناقد المغربي عبد الكريم أوكريم، والناقد السنغالي نجيب ساجنا، والمخرجة الجنوب إفريقية اندريا فوجس، والمخرج والسيناريسست السوداني أمجد أبو العلا.

أما لجنة تحكيم مسابقة الدياسبورا "الشتات" فضمت: المنتج والموزع المصري غابي خوري، المنتجة ومديرة المهرجانات السيراليونية ماهن بونيتي، والمخرج والسيناريسست المصري أمير رمسيس.

بينما ضمت لجنة تحكيم مسابقة أفلام الطلبة المصريين، كل من: د. محمد شفيق، د. منى الصبان، د. هشام جمال.

مهرجان الأقصر للسينما الإفريقية يرأسه شرفياً الفنان محمود حميدة، ويقام برئاسة السيناريسست سيد فؤاد، وإدارة المخرجة عزة الحسيني، وتقييمه وتنظيمه مؤسسة شباب الفنانين المستقلين منذ عام 2011، بدعم من وزارة الثقافة، ووزارة السياحة والآثار، وهيئة تنشيط السياحة، ووزارة الخارجية.

متابعة: ريم حمزة

LUXOR AFRICAN FILM 2025 FESTIVAL

**مهرجان الاقصر
للسينما الافريقية
2025**

**الافلام المشاركة في المهرجان
مسابقة الفيلم القصير**

**فيلم
LOADING
إخراج
ANIS LASSOUED**

THE FULL MOON OF AFRICAN CINEMA

أمام تمادي إسرائيل في إبادتها لاهالي غزة الصمت العالمي عن وحشية الكيان المحتل جريمة لا تغتفر



في ظل تصاعد الانتهاكات والجرائم التي يرتكبها كيان الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، يتكشف يوماً بعد يوم مدى التواطؤ أو التجاهل العالمي لهذه الجرائم، ففي الوقت الذي يعاني فيه الفلسطينيون من عدوان مستمر وحصار خانق، يتجلى الصمت الدولي كوصمة عار على جبين الإنسانية، حيث تُرتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تحت أنظار العالم الأمر الذي دفع الأزهر مؤخراً للانتفاض لعل العالم الإسلامي ينهض من غفوته.

حيث تعد الأحداث الأخيرة في قطاع غزة مثلاً حياً على حجم الكارثة الإنسانية التي يتسبب فيها الاحتلال الإسرائيلي، فقد وثقت تقارير وتحقيقات استقصائية موثوقة جرائم بشعة تتراوح بين القصف العشوائي، والتدمير المنهج للبنية التحتية، واستهداف المدنيين، وصولاً إلى حرق المستشفيات والمراكز الصحية.

حسب تحقيق استقصائي حديث نشرته صحيفة "واشنطن بوست"، شملت هذه الانتهاكات تدمير أكثر من 120 منشأة حيوية، بما فيها مستشفيات ومرافق طبية، وهي أفعال تنتهك بشكل صارخ القوانين الدولية التي تحظر استهداف المنشآت المدنية.

بيان جامعة الأزهر: مرخة في وجه الظلم

في سياق هذه الجرائم، أصدرت جامعة الأزهر بياناً قوياً أعربت فيه عن استنكارها الشديد لحرق المستشفيات والمراكز الصحية في غزة، وأشارت الجامعة في بيانها إلى أن هذه الأعمال تعد انتهاكاً صريحاً لكل القيم الإنسانية والشرائع السماوية، فضلاً

وشدد على أن استهداف المرضى والمصابين في المستشفيات ودور الرعاية الصحية "هي جريمة أخلاقية بشعة ستسجل في التاريخ بدماء هؤلاء الأبرياء، وستبقى شاهدة على العار الذي ارتكبه هؤلاء الإرهابيون ومن يعاونونهم ويمدونهم بالسلاح ويدعمونهم في ميادين السياسة لارتكاب المزيد من الجرائم".

وذكر بيان الأزهر أن "هذا الوحش الصهيوني الكاسر-عديم الرحمة والإنسانية- قد ارتكب كل

قطاع غزة، والتي كان آخرها إحراقه لمستشفى كمال عدوان شمال القطاع، واستهدافه المرضى والأطباء، واستشهاد عشرات الأبرياء، واعتقاله للأطباء والمسعفين والمرضى وإجبارهم على خلع ملابسهم واختطافهم لأماكن مجهولة".

وأكد الأزهر أن ما حدث هو "جريمة حرب مكتملة الأركان لا تصدر إلا عن عصابات معدومة الرحمة والأخلاق، ووحوش مجردة من كل معاني الإنسانية".

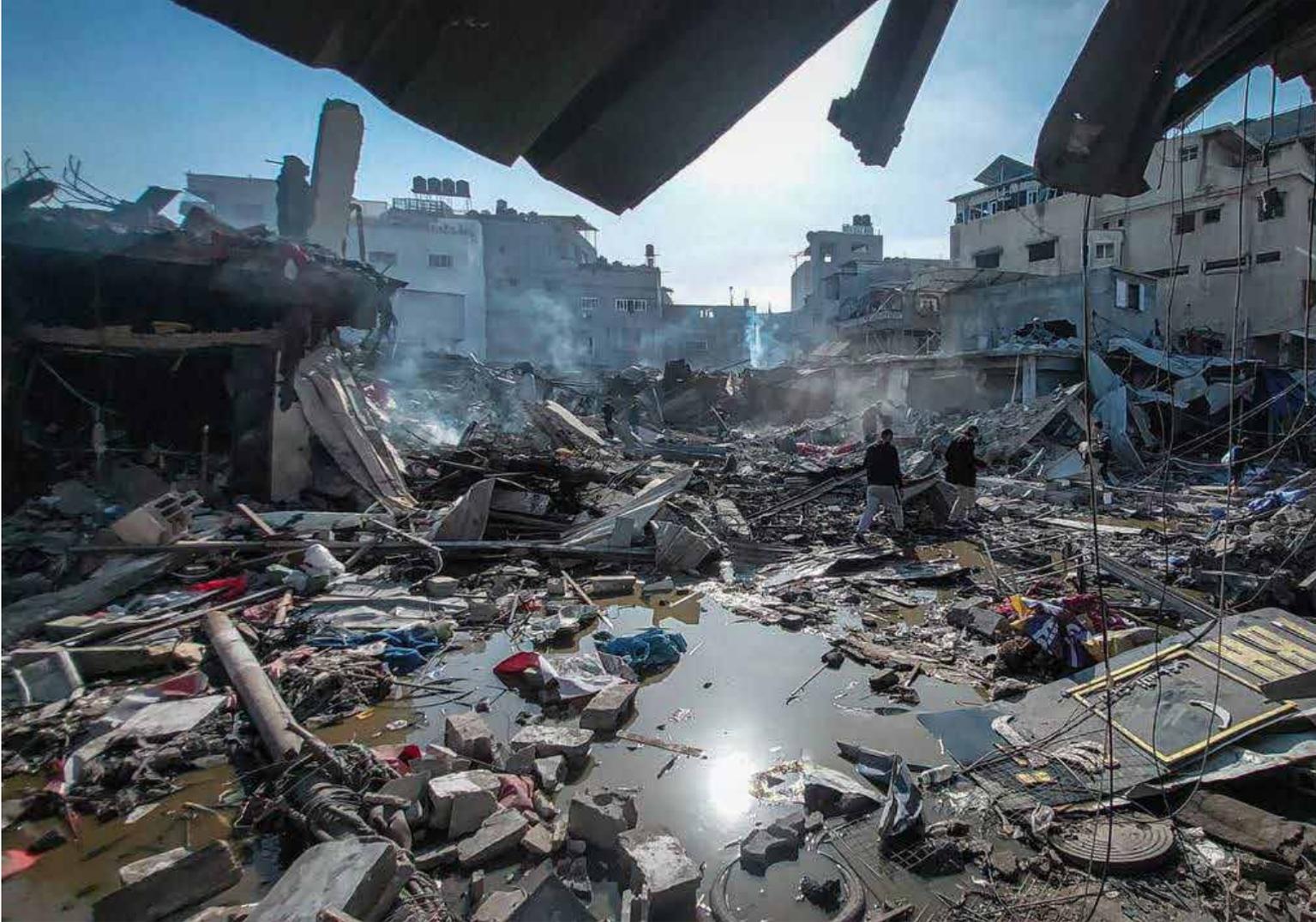
إلى تحمل مسؤولياتها تجاه حماية الشعب الفلسطيني ووقف الانتهاكات الإسرائيلية.

وفي هذا السياق أدان الأزهر الشريف بأشد العبارات حرق جيش الاحتلال الإسرائيلي لمستشفى كمال عدوان في شمال قطاع غزة، واختطاف الأطباء والمرضى لأماكن مجهولة، حسب بيان أمس.

وجاء في البيان، أن الأزهر "يدين بشدة الصمت الدولي تجاه المجازر التي يرتكبها الكيان الإرهابي في

عن القوانين الدولية، وأضاف البيان إن ما يحدث في غزة من استهداف متعمد للبنية الصحية يمثل جريمة إبادة جماعية، لا يمكن تبريرها تحت أي ذريعة.

وأكدت جامعة الأزهر أن العالم مطالب بالتحرك العاجل لوقف هذه الجرائم، مشيرة إلى أن الصمت أو التجاهل يعكس تواطؤاً مرفوضاً أخلاقياً ودينيًا، ودعت الجامعة جميع المؤسسات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية،



جرائم الحرب المحرمة بحق الشعب الفلسطيني البريء، وسط تهميش متعمد لما يحدث في قطاع غزة، ودون أي تحرك دولي أو عربي".

وأضاف إن "هذا العدو قد اطمأن لردود الفعل تجاه جرائمه، وأنها لن تعدو -وللأسف الشديد- مجرد اجتماعات وقرارات لا تتجاوز قيمتها قيمة الحبر الذي كتبت به"، مؤكداً أنه "يجب علينا النظر في بدائل أخرى رادعة لإقرار السلام في فلسطين".

وأقدم جيش الاحتلال الإسرائيلي الخميس الماضي، على حرق مستشفى كمال عدوان ومحيطه وإخلائه بالقوة من المرضى والجرحى والطواقم الطبية والمرافقين.

وأغضبت لغة الأزهر وردود فعله القوية على ممارسات "إسرائيل" في قطاع غزة، الإسرائيليون وسبق أن علقت وسائل إعلام عبرية بالإضافة إلى سفيرة إسرائيل السابقة لدى مصر أميرة أورو، والتي شنت هجوماً حاداً على الأزهر الشريف وشيخه الدكتور أحمد الطيب، ووجهت اتهاماً للمؤسسة السننية الأولى في العالم الإسلامي بأنها معادية للسامية.

وقالت أرون في لقاء تلفزيوني سابق: إن الأزهر الشريف يكنّ عداءً لا مثيل له لأسرائيل، وإنه عداء في منتهى القسوة والصعوبة، مشيرة إلى أن الطيب يصدر دائماً بيانات شديدة اللهجة وفي منتهى القسوة ضد إسرائيل

استهداف الطواقم الطبية والمستشفيات: جرائم بلا حدود

يمثل استهداف الطواقم الطبية والمستشفيات أحد أخطر الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في غزة. فقد أظهرت تقارير حقوقية موثوقة أن قوات الاحتلال تعمّدت قصف المستشفيات وسيارات الإسعاف، ما أسفر عن مقتل وإصابة العديد من الأطباء والمرضى أثناء أداء واجبهم الإنساني.

وتشير الإحصائيات إلى أن عشرات المنشآت الصحية تعرضت لأضرار جسيمة، بما في ذلك مستشفى الشفاء ومستشفى الأقصى، اللذين يُعدان من أكبر المرافق الطبية في غزة.

ولا تقتصر الانتهاكات على القصف فقط، بل تشمل أيضاً منع وصول المساعدات الطبية والمواد الأساسية،

ما يفاقم الأوضاع الصحية والإنسانية، وقد وثقت منظمات حقوقية شهادات من أطباء وممرضين أكدوا تعرضهم لمضايقات واستهداف مباشر أثناء محاولاتهم إنقاذ أرواح المدنيين، هذه الأفعال لا تمثل فقط انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، بل تعكس أيضاً استهتاراً صارخاً بكل المبادئ الإنسانية.

ازدواجية المعايير الدولية

يتضح جلياً أن هناك ازدواجية واضحة في تطبيق القانون الدولي، ففي حين يتم فرض عقوبات صارمة على دول أخرى بسبب انتهاكات أقل حجماً بكثير، تحظى "إسرائيل" بمعاملة استثنائية تتيح لها الإفلات من العقاب، هذه الازدواجية تعكس الانحياز السافر الذي يشجع "إسرائيل" على المضي في انتهاكاتها دون أي رادع.

أثر الجرائم على الواقع الفلسطيني لا يمكن تجاهل الأثر الكارثي لهذه الجرائم على الشعب الفلسطيني، فاستهداف المستشفيات والمراكز الصحية يحرّم المدنيين من حقهم الأساسي في الرعاية الصحية، ويزيد من معاناتهم الإنسانية، كما أن تدمير البنية التحتية يفاقم الأوضاع

لاتخاذ موقف حازم تجاه الجرائم الإسرائيلية.

محاسبة مرتكبي الجرائم: تفعيل آليات المحاسبة الدولية، بما في ذلك محكمة الجنايات الدولية، لملاحقة المسؤولين عن هذه الجرائم.

دعم المقاومة الفلسطينية: تقديم الدعم السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني لمساعدته على الصمود في وجه العدوان. إن الصمت العالمي تجاه جرائم كيان الاحتلال الإسرائيلي في غزة يمثل أزمة أخلاقية وإنسانية لا تقل خطورة عن الجرائم نفسها، وعلى العالم أن يدرك أن التخاذل في مواجهة هذه الجرائم لا يؤدي إلا إلى تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب وتشجيع المزيد من الانتهاكات، إن بيان جامعة الأزهر ليس مجرد كلمات استنكار، بل هو دعوة للتحرك العاجل لإنقاذ ما تبقى من إنسانية في هذا العالم

الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، الذي يعاني أصلاً من حصار خانق منذ أكثر من 17 عاماً.

إلى جانب ذلك، يؤدي استهداف الطواقم الطبية إلى إضعاف قدرة النظام الصحي على الاستجابة للاحتياجات الطارئة، ما يجعل الوضع الإنساني أكثر سوءاً، ومع تزايد أعداد الجرحى والمرضى، يصبح توفير الرعاية الطبية تحدياً يكاد يكون مستحيلًا في ظل شح الموارد وقصف المنشآت.

دعوات للتحرك

إن ما يحدث في غزة لا يمكن اعتباره شأنًا فلسطينيًا أو عربيًا فقط، بل هو قضية إنسانية بامتياز، وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته الأخلاقية والقانونية لوقف هذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال:

الضغط الدولي: يجب على الدول الحرة ومؤسسات المجتمع المدني ممارسة الضغط على حكوماتها

أميركا تمدد عقوبات "قيصر" على سوريا ما بعد الأسد ابتزاز أم ورقة تفاوض؟

من حياة المواطنين والبنية الاقتصادية الوطنية، وزاد خسائر اقتصاد البلاد، وهو ما سيستمر لو استمر تمدد القانون حتى 2029.

وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، قال، عقب انتصار ثوار سوريا وانهيار نظام الأسد إن "الولايات المتحدة منفتحة على تخفيف العقوبات عن سوريا، ولكن ليس بعد". وأوضح أنه في حال مضت العملية الانتقالية قدما، "سننظر من جانبنا في عقوبات مختلفة وإجراءات أخرى سبق أن اتخذناها، ونرد بالمثل"، وهو موقف يرهن العقوبات بابتزاز النظام الجديد، وجعله يعاني من العقوبات مثل نظام بشار.

فقد أثر قانون قيصر على البنية التحتية والمنشآت الاقتصادية السورية وتسبب في دمار واسع، وتوقف ما تبقى من مصانع ومنشآت صناعية وإنتاجية بسبب نقص المواد الأولية التي كان يتم استيرادها بالدولار من الخارج.

530 مليار دولار

وقدرت دراسة أعدها "المركز السوري لبحوث الدراسات" (غير حكومي) نشرت أواخر ماي 2020، أن خسائر الاقتصاد السوري بسبب قانون قيصر، بين عامي 2011 وحتى 2020 بلغت نحو 530 مليار دولار، أي ما يعادل 9.7 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عام 2010، وتوقعت تضاعفها.

وكشفت إحصاءات رسمية أن أكثر من 90 بالمئة من السوريين تحت خط الفقر، وفق تقديرات أممية، كما تعاني قطاعات النفط والتصنيع والسياحة وغيرها من المجالات الرئيسية في البلاد بسبب القتال لسنوات.

ويعمل غالبية السوريين في "القطاع العام" المتهاك، حيث يبلغ متوسط الأجور الشهرية حوالي 300 ألف ليرة سورية (119 دولار تقريبا)، ووعدت الحكومة الجديدة برفع الأجور 300%. وتشير مجلة "إيكونوميست" البريطانية 19 ديسمبر 2024 إلى أن

المصالح الإسرائيلية بالتوازي، عبر تدمير أسلحة سوريا واحتلال قرابة 500 كم من جنوب سوريا، كما يرى محللون سوريون.

يشيرون إلى تكامل بين الأهداف الأميركية والإسرائيلية للسوي ذراع النظام الجديد والحصول منه على تنازلات فيما يخص عدم معاداة إسرائيل وربما التطبيع معها مستغلين العقوبات والضعف العسكري لسوريا أمام إسرائيل، واقتصاديا بعقوبات أميركا.

زاد هذا الغموض والابتزاز، إعلان الخارجية الأميركية يوم 18 ديسمبر أن المكافأة التي قدرها 10 ملايين دولار لمن يقدم معلومات تؤدي إلى القبض على أحمد الشرع قائد سوريا الجديد "لا تزال قائمة". كما جاء تمدد العقوبات بالتزامن مع تأكيد رئيس الحكومة السورية المؤقتة، محمد البشير، بعد توليه مهام منصبه، أن "سوريا تواجه وضعاً مالياً صعباً".

وطالب أحمد الشرع في حوار مع شبكة "بي بي سي" البريطانية في 19 ديسمبر الماضي الغرب برفع العقوبات وإعادة النظر في تصنيف هيئة تحرير الشام، مؤكداً أن هذه العقوبات كانت تستهدف النظام السابق، ولا ينبغي معاملة الضحية والظالم بنفس الطريقة.

وقال الشرع في حوار آخر مع مجموعة من الصحفيين الأجانب "إن الأولوية القصوى هي إعادة بناء سوريا، الأمر الذي يعد رفع العقوبات الدولية أمراً أساسياً لتحقيقه". كما أضاف أن العقوبات الاقتصادية فرضت على "جلاد" الشعب السوري، في إشارة إلى الأسد، و"نحن الضحايا السوريين نعاقب على أفعال جلادنا الذي رحل عنا". وطالب المجتمع الدولي "بالمساعدة في محاكمة مجرمي نظام الأسد واستعادة الأموال المسروقة من السوريين"، بحسب وكالة الأنباء الفرنسية 17 ديسمبر 2024.

وأثرت هذه العقوبات بعمق على الاقتصاد السوري، وحاصرته بالقيود وحرمتها من موارد حيوية، ما صعب

قانون "قيصر"، زيادة العزلة المالية والاقتصادية والسياسية التي يعاني منها الأسد ومحاصرة ومعاقبة حلفائه، بغية إجباره على القبول بالحل السياسي للآزمة السورية على أساس قرار مجلس الأمن 2254.

ووضع القانون شروطاً لرفع العقوبات، بينها وقف الغارات الجوية السورية (والروسية) ضد المدنيين، وإلغاء القيود المفروضة على توزيع المساعدات الإنسانية في المناطق الخاضعة للنظام، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين. والامتناع إلى المعاهدات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وتسهيل عودة اللاجئين، والبدء بعملية مسائلة حقيقية، ومصالحة وطنية تنسجم مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254. وصممت العقوبات، بحسب موقع وزارة الخارجية الأميركية، لمنع بشار الأسد ونظامه من إساءة استخدام النظام المالي الدولي وسلسلة التوريد الدولية لمواصلة ترويع الشعب السوري.

ومثل قانون قيصر نقلة نوعية في الحرب الاقتصادية التي شنتها الولايات المتحدة على نظام بشار الأسد، بسبب شموليتها وتهديدها بمعاقبة أي طرف خارجي يسهم في تعزيز النظام. لماذا التمديد؟

استغرب سوريون تمدد أميركا العقوبات على سوريا رغم انتهاء حكم الأسد، مؤكداً أن هذه العقوبات كانت تخلق حواجز أمام السياسات النقدية، وأنهم كانوا يتوقعون رفع العقوبات لتحسن الوضع الاقتصادي في البلاد.

هناك احتمال أن يكون الهدف الأميركي هو "ابتزاز" الثورة السورية أو استخدام العقوبات ورقة تفاوض بهدف التدخل في تشكيل النظام المقبل عبر سلاح العقوبات.

وذلك رغم بدء اتصالات مباشرة بين الخارجية الأميركية وهيئة تحرير الشام كما قال وزير الخارجية بليكن 16 ديسمبر 2024.

"غموض" الموقف الأميركي ربما دافعه الابتزاز للنظام الجديد وخدمة

"قيصر"، صوراً التقطت بين عامي 2011 و2013 لجنث أشخاص تعرضوا للتعذيب في مراكز اعتقال في سوريا. وقد فر المصور خارج سوريا حاملاً معه 55 ألف صورة "مرعبة"، بمعدل أربع صور تحديداً لكل جنث بها آثار وحشية وتعذيب، وتظهر أرقاماً كتبت غالباً على الأجسام. وبعض هذه الجنث بلا عيون، ومعظمها عار أو بملابس داخلية.

الـ 55 ألف صورة لـ 11 ألف سجين التي سربها "قيصر"، قُتلوا أثناء عمليات تعذيب، وعرضت في قاعات مجلس الشيوخ الأميركي، وتبعها إصدار القانون الذي يفرض عقوبات اقتصادية على نظام الأسد.

ودفعت هذه الصور إلى إقرار قانون أميركي سُمي "قيصر"، عام 2019، ودخل حيز التنفيذ عام 2020، يفرض عقوبات اقتصادية على سوريا، ويدعو إلى اتخاذ إجراءات قانونية في أوروبا ضد متعاونين سابقين مع بشار الأسد.

القانون الذي وافق عليه مجلس النواب الأميركي بالإجماع سُمي "قانون حماية المدنيين السوريين" أو قانون "قيصر"، ونص على فرض عقوبات على الحكومة السورية، تنطبق على الأعمال التجارية الحكومية. واستهدفت العقوبات من يبسرون استحواد نظام الأسد على سلع أو خدمات أو تقنيات تدعم أنشطة النظام العسكرية وصناعاته في مجال الطيران والنفط وإنتاج الغاز، وكذا البناء والهندسة.

كما تضمن القانون، عقوبات على أجهزة الاستخبارات والأمن السورية، والبنك المركزي السوري، وكيانات كانت تعمل لصالح الأسد في أربعة قطاعات هي: النفط والغاز الطبيعي، والطائرات، والبناء، والهندسة.

ونال القانون أي جهة توفر طائرات أو قطع غيار طائرات لشركات الطيران السورية، أو أي جهة تشارك في مشاريع البناء والهندسة التي تسيطر عليها الحكومة السورية (السابق) أو التي تدعم صناعة الطاقة في سوريا. وكان من ضمن أهداف تطبيق

بعد 4 أيام فقط من سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، اجتمع مجلس النواب الأميركي وقرر تمديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على دمشق منذ ديسمبر 2019، ضمن "قانون قيصر"، لتستمر حتى عام 2029 رغم وجود نظام جديد.

قرار مجلس النواب الأميركي، يوم 12 ديسمبر الماضي، جاء ضمن تمديده "قانون تفويض الدفاع الوطني"، والذي يتضمن تمديد عقوبات "قانون قيصر"، وأثار الاستغراب لأنه قانون قديم يتعلق بنظام الأسد لكن جرى تجديده ضد حكومة الثوار الجديدة.

عدم الكشف عن دوافع القرار زاد من تساؤلات هل هو ابتزاز للنظام الجديد لتحقيق مصالح أميركا؟ أم ورقة تفاوض مع ثوار سوريا للتحكم في مستقبل البلاد؟

العقوبات تشكل في كل الأحوال عقبة أمام النظام الجديد في ظل خزائن خاوية واقتصاد متداعٍ، ويحتاج لإلغاء هذه العقوبات كي يسهل استيراد احتياجات سوريا وبدء مرحلة البناء والتنمية، وسيكون له تداعيات تزيد التحديات الاقتصادية أمام السوريين.

قصة قانون "قيصر" مع تصاعد جرائم نظام بشار الأسد، والرغبة الأميركية في حصاره اقتصادياً بسبب فتحه أبواب سوريا أمام النفوذ الإيراني والروسي، لجأت واشنطن لسلسلة قوانين لفرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري، منها "قانون قيصر".

فرضت الولايات المتحدة ودول غربية عدداً من العقوبات استهدفت الأسد شخصياً وأفراداً في أسرته وعدداً من كبار رموز النظام، وكذا الشركات التابعة له، لكن 3 من العقوبات، التي فرضتها واشنطن على دمشق، تعد الأبرز، وهي: قانون قيصر، وقانونا كبتاغون 1 و2. بدأت قصة "قيصر" عام 2014، حين كشف مصور عسكري سابق في الشرطة العسكرية السورية، يستخدم الاسم المستعار



العقوبات المفروضة على سوريا، بعدما تغير نظام الأسد.

ودعا المشرعان، إدارة بايدن إلى إبقاء العقوبات على المسؤولين السابقين في حكومة الأسد فقط، وتعليق أجزاء من قانون قيصر، وتحديدًا تلك التي أدرجت قطاعات كاملة من الاقتصاد في القائمة السوداء ومنعت إعادة الإعمار. وجاء في الرسالة "أن هناك حاجة إلى نهج متعمد ومتدرج لرفع العقوبات وضوابط التصدير المفروضة على سوريا"، بحسب وكالة رويترز 12 ديسمبر 2024.

أيضا طالبت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، ومقرها لاهي بهولندا، في رسالة للإدارة الأميركية، في 16 ديسمبر، برفع العقوبات كافة المفروضة على سوريا "بعدها سقط نظام الأسد".

وأكدت أن العقوبات الاقتصادية والسياسية "ارتبطت بجرائم النظام الأسدي المخلوع ضد الإنسانية وجرائم الحرب، ولم يعد هناك أي مبرر لفرض العقوبات على مؤسسات الدولة كوسيلة لردع النظام ومعاقبته وتحقيق التغيير السياسي، لأن هذا تحقق الآن".

وأوضح البيان، أن الاستمرار في فرض هذه العقوبات الآن بعد رحيل النظام السابق "قد يحولها من أدوات للمحاسبة إلى عقبات تقف في طريق التعافي الاقتصادي السوري".

ويعتقد "سيمون" أن الولايات المتحدة والحكومات الأخرى التي تفرض العقوبات ستضع خطة لإلغاء هذه التدابير في نهاية المطاف، لذا يطالب الولايات المتحدة أن تتخذ خطوة فورية تتمثل في إصدار ترخيص عام يسمح بالأنشطة التجارية، وليس المساعدات الإنسانية فحسب، في سوريا.

ورأى روبرت فوردي، السفير الأميركي لدى سوريا في عهد الرئيس باراك أوباما، لموقع "إنترسيبت" أنه بصرف النظر عن المخاوف من "هيئة تحرير الشام"، إلا أن إلغاء أميركا بعض العقوبات سيكون لفتة طيبة، خاصة تلك العقوبات التي تستهدف قطاع البناء.

وقال السفير السابق "فوردي"، إن الحجة القائلة بأن العقوبات كانت ثانوية على سوريا ولم يكن لها تأثير على المدنيين السوريين "غير دقيقة"، لأن العقوبات أدت إلى تأخير مشاريع البناء، وانخفاض بناء المساكن لعامة السوريين، وهذا يعني أيضا انخفاض الوظائف وانخفاض الأجور.

وأكد أن العقوبات على منتجات الطاقة، وعدم بيع النفط والبنزين لسوريا، ساعد في رفع أسعار الطاقة في سوريا، وهذا أيضا أثر على الجمهور، وفق "فوردي".

ودفع هذا اثنين من المشرعين، هما النائب جو ويلسون، والنائب بريندان بويل، لكتابة رسالة لإدارة بايدن يحثانها فيها على تخفيف بعض

الشيوخ والرئيس جو بايدن على تمديد العقوبات.

وقال ديلاني سيمون، المحلل البارز في "مجموعة الأزمات الدولية": "إن عدم تفكير أميركا في تخفيف العقوبات في الوقت الحالي يشبه سحب البساط من تحت أقدام سوريا في الوقت الذي تحاول فيه الوقوف على قدميها".

أكد أن العقوبات تؤثر بشدة على الاقتصاد السوري، وكان من المفترض أن ينتهي قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا لعام 2019 في 20 ديسمبر 2024، لكن الكونجرس مدهد ليصبح ساري المفعول، ما يضر بالنمو السوري.

ورأى "سيمون" أن تصنيف الدولة السورية والثوار الذين يقودون البلاد حاليا بصفته "منظمات إرهابية" يخلق عقبات ضخمة أمام التجارة السورية والنمو.

وأكد أنه كان على مجلس النواب أن يراعي قبل تمديده العقوبات لأن سقوط الأسد يستوفي شروطا معينة في قانون قيصر، وبالتالي فالرئيس بايدن يستطيع التنازل عن العديد من العقوبات ضد سوريا

وحذر من أن هناك "تأثيرا مخيفا" للعقوبات على الكيانات السورية التجارية الخاصة، وأنه رغم محاولة تقليص الأضرار باستمرار المساعدات الإنسانية، إلا أن هذه الأمور الإنسانية لا تستطيع أن تولد اقتصادا كاملا بمفردها.

ومع أن الخارجية الأميركية اعترفت أن هناك اتصالات مع "هيئة تحرير الشام" التي تصنفها إرهابية، كما التقى "الشرع" مبعوث الأمم المتحدة ووفودا أوروبية مختلفة من بريطانيا وألمانيا وغيرها فلا يزال الرجل يوصم بأنه "إرهابي" هو و"الهيئة" التي قضت على نظام بشار الأسد وحررت السوريين.

وقال بليكن في 14 ديسمبر 2024 إن الولايات المتحدة على اتصال مباشر مع المتمردين ومستعدة لمساعدتهم على النجاح"، وفق قوله. وأضاف: "رسالتنا للشعب السوري هي: نريد لهم النجاح، ونحن مستعدون لمساعدتهم في تحقيق ذلك". وفي مؤتمر صحفي يوم 13 أكتوبر 2024، وقبل سقوط نظام الأسد، قال بليكن إن سياسة الولايات المتحدة تتمثل في معارضة إعادة الإعمار في سوريا إلى أن يحدث "تقدم لا رجعة فيه نحو حل سياسي"، لذا بدأ نواب وخبراء يطالبونه بإلغاء العقوبات.

صحف ومراكز أبحاث أميركية نشرت تقديرات تشير لأن عدم تفكير الكونغرس أو الإدارة الأميركية في تخفيف العقوبات الآن، يشبه "سحب البساط من تحت أقدام سوريا، كي تنهض اقتصاديا، في وقت تحاول فيه الوقوف على قدميها".

موقع "إنترسيبت" الاستقصائي الأميركي أشار إلى أن إعادة بناء وإخراج سوريا من رماد الحرب الأهلية المدمرة، والذي سيأخذ وقتا طويلا، يمكن أن يختصره الغرب لو رفع العقوبات عن "سوريا الجديدة"، والتي كانت مفروضة أصلا على نظام بشار السابق. وأوضح يوم 13 ديسمبر 2024 أن هناك طريقة واحدة لمساعدة السوريين الذين يتطلعون إلى البدء في إعادة بناء سوريا الجديدة، ويعانون شح الأموال، للحصول على الأموال اللازمة لبناء مستقبل مستقر ومزدهر، هي "إنهاء العقوبات الأميركية".

ويقول محللون ومشرعون أميركيون إن إنهاء العقوبات قد يبدأ في تقديم الإغاثة للسوريين وتعزيز اقتصادهم، لكن الطريق إلى هذه الإغاثة يمر عبر واشنطن، أي الكونغرس والرئيس الأميركي، بحسب "إنترسيبت".

وقد طالب خبراء ومدافعون عن حقوق الإنسان، الإدارة الأميركية بإنهاء العقوبات المفروضة على سوريا على الفور، وقبل تصديق مجلس

سوريا تحتاج للسلع الأساسية بشكل ملح، وحتى النفط الذي كانت إيران تشحن ما يصل إلى 80 ألف برميل من النفط يوميا لها توقف.

وبوسع سوريا أن تشتري النفط من السوق الفورية، ولكن هذا يتطلب عملة صعبة، نادرة، لأن الاحتياطات الأجنبية السورية 200 مليون دولار فقط، بعد أن كانت 17 مليار دولار قبل الحرب، ويُعتقد أن الأسد ورفاقه سرقوا مليارات الدولارات، وفق المجلة البريطانية.

وتشير تقديرات أميركية إلى أن سبب تجديد أميركا قانون قيصر، هو مشكلة تتعلق بأنه يشمل أسماء العديد من الأشخاص الموالين لنظام الأسد، والمدرجين، وإذا تم إلغاء العمل بالقانون فسيؤدي هذا رفع العقوبات عنهم، وسيستفيدون من ذلك.

لكن سوريين يطالبون بالبدء فوراً في رفع بنك سوريا المركزي من القائمة السوداء ليتمكن التجار من التحرك، خاصة أن بنك لبنان الذي يعتمدون عليه أصبح "ثقبا أسود" في النظام المالي، وفق تقديراتهم.

وقبل تمديد القانون، قال أعضاء في مجلس الشيوخ الأميركي من الحزبين الجمهوري والديمقراطي إن من السابق لأوانه التفكير في رفع العقوبات عن سوريا بعد الإطاحة بالرئيس بشار الأسد، ما يدل على أن واشنطن لن تغير على الأرجح سياستها قريبا، أو ترفع العقوبات الاقتصادية.

وبرروا هذا بمخاوف، ولحين التأكيد من سماح فصائل المعارضة بحقوق الإنسان، وحرية التعبير والاعتقاد، وعدم مهاجمة الأقليات، وإجراء انتخابات حرة.

إلا أن نواب آخرين قالوا إنه يجب تشجيع السوريين بعد انتهاء حكم الأسد، وإصدار إعفاءات وتصاريح أميركية لتحفيز التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي، بما يوفر للحكومة الجديدة في سوريا التمويل لإعادة الإعمار وإنشاء المؤسسات الحكومية.

يسحبون البساط لا يقتصر الموقف الأميركي الملتبس والغامض من سوريا وحكامها الجدد من استمرار قانون "قيصر" الذي يكبل كل السوريين ويعاقبهم، ولكنه يمتد أيضا لمعضلة استمرار رصد الولايات المتحدة مكافأة قدرها 10 ملايين دولار لمن يدي بمعلومات تقود إلى القبض على قائد الثورة السورية أحمد الشرع.

لتفرض الجوع على سكان شمال قطاع غزة

اسرائيل تستهدف كل من يتطوع لايصال المساعدات الى الاهالي



في العام الماضي ومع تسارع المجاعة شمال غزة تحت وطأة القصف الإسرائيلي والحصار، حاولت وكالات الأمم المتحدة بصورة طارئة توصيل المساعدات الغذائية بشكل آمن إلى مئات الآلاف من الغزيين الذين كانوا على وشك المجاعة. لجأت الوكالات (بما في ذلك برنامج الغذاء العالمي، وهيئة الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية) لتأمين عمليات التوزيع، إلى المجتمع الفلسطيني المحلي، الذي شكل لجان طوارئ مؤلفة من أعضاء عائلات بارزة وعشائر، ومتطوعين آخرين.

نجحت الخطة لعدة أيام في منتصف مارس الماضي، وتمكنت قوافل الأمم المتحدة من إيصال كميات كبيرة من المساعدات الغذائية إلى مناطق في شمال غزة كانت معزولة منذ بداية الحرب تقريباً، دون عمليات نهب أو هجمات إسرائيلية تعيق جهود الإغاثة الإنسانية لعدة أشهر.

لكن بعد أقل من 48 ساعة على أول عملية تسليم ناجحة، استهدفت غارة جوية إسرائيلية مستودعاً يستخدم لتخزين المساعدات لهذه المبادرة، ما أدى إلى مقتل شخصين كانا يعملان هناك. وخلال الأسبوعين التاليين، وفيما يبدو أنه سلسلة من الضربات المستهدفة للأفراد ونقاط التوزيع الرئيسية، قتلت القوات الإسرائيلية أكثر من 100 فلسطيني من المشاركين في الجهد الإغاثي وفي كثير من الأحيان أفراد عائلات ومدنيين كانوا موجودين بالصدفة.

أدت هذه الهجمات المتكررة إلى انسحاب اللجان، ما أدى فعلياً إلى شل الخطة التي جاءت في فترة حرجة في شمال غزة، حيث كان الأطفال يموتون بسبب سوء التغذية والجفاف بشكل شبه يومي.

قال يحيى الكفارنة، البالغ من

وتسييسها، وهو ما يفسر إلى حد كبير لماذا لم تتمكن جهود الإغاثة من الانطلاق؟

قال علي الزعتري، مسؤول سابق في الأمم المتحدة شارك أيضاً في فحص النتائج قبل نشرها: "تسييس المساعدات ليس أمراً جديداً، لكن التخطيط لاستخدام المساعدات بالطريقة التي استخدمها الإسرائيليون في غزة، ومن ثم القضاء على الأشخاص وقتلهم لتنظيم عملية ناجحة لتلقي وتوزيع المساعدات هو أمر جديد"، واصفاً ما حدث بأنه "أمر غير مسبوق".

حالياً لا تزال الجهود الدولية لإقامة استجابة آمنة ومنظمة وفعالة تجاه الكارثة الإنسانية التي تسببت فيها البشرية في غزة محدودة بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل وانعدام الأمن وانهايار النظام العام، وهو وضع ساعد مقتل أعضاء لجان الإغاثة في مارس في ترسيخه. وبسبب فشل الخطة ترسخ اقتصاد حرب قائم على الجشع واستغلال الأسعار ووصلت الأحداث مؤخراً إلى درجة

"تدابير فورية وفعالة لتمكين توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية الضرورية" للفلسطينيين في غزة. وقال حق: "ما قدمته يكشف لا فقط فشلاً في اتخاذ خطوات إيجابية، بل أعمالاً إضافية سرعت ورسخت الوضع وجعلت من الصعب أو المستحيل الخروج منه".

وفي رده على الأسئلة التفصيلية حول نتائج هذا التحقيق، كتب متحدث باسم الجيش الإسرائيلي: "رداً على الهجمات الهجومية التي شنتها حماس، تعمل قوات الدفاع الإسرائيلية على تفكيك القدرات العسكرية لحماس. على النقيض من الهجمات المتعمدة التي تشنها حماس ضد الرجال والنساء والأطفال الإسرائيليين، تتبع قوات الدفاع الإسرائيلية القانون الدولي وتتخذ الاحتياطات الممكنة للتخفيف من الأضرار التي تلحق بالمدنيين".

ولكن في النهاية، كيف انهارت خطة الأمم المتحدة لتأمين إيصال المساعدات تحت وطأة الهجمات المتكررة يمثل صورة مصغرة لعرقلة إسرائيل للمساعدات الإنسانية في القطاع

الجيش الإسرائيلي بعنف الجهود الإنسانية التي كانت تهدف إلى منع تجويع المدنيين، مما أدى مباشرة إلى حالة الفوضى التي لا تزال تجتاح شمال غزة حتى اليوم.

قال عادل حق، أستاذ القانون الدولي بجامعة روتجرز في الولايات المتحدة - وهو أحد الخبراء الذين شاركوا في التحقيق قبل نشره - إن النتائج "تصف نمطاً من جرائم الحرب الواضحة" التي تتسق مع الاتهامات التي يواجهها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت أمام المحكمة الجنائية الدولية والتي صدرت مذكرات توقيف بشأنها في 21 نوفمبر الماضي. وأضاف: "كل تلك التهم تتعلق في النهاية بالقيود المفروضة على المساعدات الإنسانية".

تمثل نتائج التحقيق أيضاً إضافة إلى القضية التي رفعتها جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، أعلى محكمة تابعة للأمم المتحدة، والتي اتهمت إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في غزة. وأمرت محكمة العدل الدولية باتخاذ إسرائيل في جانفي 2024 باتخاذ

العمر 60 عاماً، العضو البارز في إحدى العائلات البارزة في شمال غزة: "تعرضت لجاننا للقصف الإسرائيلي المباشر، على الرغم من إبلاغ الأمم المتحدة لنا بأنها على اتصال مستمر مع إسرائيل وأنها قدمت لها إحدائيات وجودنا وتفصيل "دورنا" وأضاف: "تم استهداف اللجان على أي حال، وقتل عدد منا".

استغرقت التحقيقات التي أجرتها The New Humanitarian سبعة أشهر لرصد كيفية تطوير وكالات الأمم المتحدة لهذه الخطة الإغاثية في شمال غزة، وكيف قامت إسرائيل بتدميرها.

تضمنت التحقيقات مراجعة الأدلة البصرية والمعلومات المتاحة، وإجراء عشرات المقابلات مع مسؤولي الإغاثة والفلسطينيين المشاركين. سجلنا عدد القتلى - وهو تقدير متحفظ - باستخدام تحقيقات من أوتشا، وبيانات ACLED (بيانات مواقع وأحداث النزاع المسلح)، والتقارير الإعلامية.

تظهر نتائج التحقيق كيف أعاق

المتاهة السياسية لإدخال المساعدات إلى غزة

في وقت سابق من العام، طرح المسؤولون الإسرائيليون فكرة إنشاء هيكل حكومية محلية لتحل محل السلطات التابعة لحماس في غزة. نظرياً، كانت هذه الهيكل تتألف من بعض العائلات والقبائل نفسها، التي أرادت الأمم المتحدة العمل معها، وكانت الخطوة الأولى في المبادرة هي أن تقوم إسرائيل بتسليح هذه العائلات لتأمين توزيع المساعدات. ومع رفض القبائل والعائلات البارزة لهذه العروض، بدأت إسرائيل العمل مع مقاولي القطاع الخاص، محاولة إنشاء نظام مساعدات مواز تحت سيطرتها يتجاوز الأمم المتحدة والسلطات القائمة في الشمال.

وبعد عديد الاجتماعات تم تشكيل كيان شبه رسمي أطلق عليه اسم "اللجان الشعبية والقبلية لتأمين المساعدات في محافظة غزة وشمال غزة". وكان يتعين على اللجان الحصول على موافقة ضمنية على الأقل من حماس، وإلا فقد تخاطر بأن تبدو وكأن الأمم المتحدة واللجان يتم استغلالهم لتحقيق أهداف الحرب الإسرائيلية أو التدخل بشكل خطير في موازين القوى السياسية في غزة. لكن إسرائيل افسدت الخطة بمهاجماتها للجان القبلية ولضباط الشرطة والمسؤولين في شمال غزة.

وهذه الضربات الإسرائيلية على أعضاء اللجان القبلية، وضباط الشرطة، وقادة المجتمع الآخرين خلال هذه الفترة كان لها تأثير قتل عدد كبير من الأفراد الذين يتمتعون بسلطة كافية لقيادة جهود منظمة لتأمين إيصال المساعدات ومنع شمال غزة من الانحدار إلى الفوضى.

وفي بداية أكتوبر الماضي، أعلنت إسرائيل عن حصار كامل على المناطق السكانية الثلاث الأكثر شمالية في القطاع - جباليا، وبيت حانون، وبيت لاهيا - وأمرت السكان المتبقين بالمغادرة. ومنذ ذلك الحين، شنت حملة عسكرية وحشية هناك، مع منع دخول جميع المساعدات الإنسانية تقريباً، مما دفع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى التحذير من "التدمير المحتمل للسكان الفلسطينيين" في المنطقة.

منطقي للأمم المتحدة التي تعمل بشكل روتيني مع الحكومات المحلية والسلطات الفعلية لتسهيل وتأمين إيصال المساعدات في مناطق النزاعات وغيرها من الظروف السياسية الحساسة حول العالم.

ومع ذلك، فإن أحد الأهداف الرئيسية المعلنة للحرب الإسرائيلية هو تفكيك حماس وإنهاء حكمها في غزة. ونتيجة لذلك، تبنت القوات الإسرائيلية تعريفاً واسعاً للغاية لمن وما تعتبره أهدافاً شرعية. وهذا يشمل على ما يبدو المدنيين الذين يعملون لصالح السلطات المحلية في غزة وأشارت الأمم المتحدة إلى أن الجيش الإسرائيلي اتخذ "موقفاً حازماً بأن الشرطة هم أعضاء في المعارضة المسلحة" رغم ان مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان اكدت ان أفراد أجهزة إنفاذ القانون، مثل الشرطة المدنية، هم مدنيون ولا يمكن استهدافهم بناءً على وضعهم كأعضاء في قوات الشرطة.. وحتى الولايات المتحدة، الحليف الأوثق لإسرائيل في الحرب، انتقدت استهداف الشرطة. وقال ديفيد ساترفيلد، المبعوث الأمريكي للمساعدات في غزة، إن الهجمات تجعل من "المستحيل فعلياً" على الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى نقل المساعدات بأمان.

الفوضى والعنف

تسارعت المجاعة وانهار النظام الاجتماعي بالتوازي، وبدأ حشود من الفلسطينيين المحاصرين يتجمعون عند دوازي الكويت والناقلي شمال نقاط التفتيش الإسرائيلية في ممر نتساريم، على أمل وصول قوافل المساعدات المحملة بالطعام. وأثناء انتظارهم أو محاولتهم جمع المساعدات، كان الجنود الإسرائيليون يفتحون النار في كثير من الأحيان، مما يؤدي إلى تدافع وقتل الناس. وفي أسوأ تلك الحوادث - "مجزرة الطحين" في 29 فيفري 2024 حين قتل أكثر من 100 شخص وأصيب ما لا يقل عن 700 عندما أطلقت القوات الإسرائيلية النار على أشخاص ينتظرون المساعدات بالقرب من دوار الناقلي. كما سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تقريرها ما لا يقل عن 10 هجمات استهدفت أشخاصاً ينتظرون المساعدات.

الموافقة عليها كانت غالباً ما تتعرض لنيران إسرائيلية، وأفادت الأمم المتحدة أن الجنود الإسرائيليين كانوا يهددون ويخيفون العاملين في مجال الإغاثة بشكل متزايد، بما في ذلك توجيه الأسلحة نحوهم عند نقاط التفتيش، واحتجازهم لاستجوابهم، وإيقاف القوافل لفترات طويلة عند نقاط التفتيش في الشمال دون سبب واضح. قال جورجيسوس بيتروبولوس، رئيس مكتب أوتشا في غزة، لـ The New Humanitarian: "المشكلة مع هذه النقاط هي أنها غير موثوقة"، وأضاف: "هناك حوادث عنف. هناك أشخاص يتعرضون لإطلاق النار من نقاط التفتيش".

وأشارت جوليت توما، مديرة الاتصالات بوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، إلى أن التأخيرات الإسرائيلية كانت غالباً ما تؤدي إلى التخلي عن مهمات المساعدات: "كانت هناك عدة حوادث حيث كنا ننتظر على تلك النقطة مع الإمدادات الغذائية. الناس كانوا يأتون ويأخذون المساعدات من القافلة. وعندما تمنحنا السلطات الإسرائيلية الضوء الأخضر، لم يكن يتبقى لدينا شيء على القافلة. لذلك كنا نعود أدرجنا. ومع استنفاد الإمدادات الغذائية واختفائها إلى حد كبير - وعدم وصول شيء تقريباً عبر الحصار - أجبر الناس في الشمال على أكل العشب وعلف الحيوانات ومات عديد الاطفال جوعاً.

خلق فراغ أمني

مع تفشي الجوع، بدأ النظام المدني في الشمال ينهار، وحين تنجح قافلة في عبور نقاط التفتيش، كان الناس الجياع يحاولون الحصول على الطعام لأنفسهم وعائلاتهم، ما أدى إلى تجريد القافلة من محتوياتها بسرعة. وبدأت الأمم المتحدة تشير إلى هذه الممارسة باسم "التوزيع العفوي"، ورغم أن النهب المنظم كان تهديداً، إلا أنه كان أقل شيوعاً بكثير مما أصبح عليه لاحقاً. وعلى الرغم من الادعاءات الإسرائيلية المتكررة بأن حماس كانت تسرق المساعدات وتعيد بيعها، لم تكن هناك أدلة تذكر لدعم تلك الادعاءات. أول جهة لجأت إليها الأمم المتحدة عندما بدأت الفوضى تتصاعد كانت الشرطة المدنية في غزة، وهي شريك

يعيشون هنا في المخيم يعانون". وأردف: "كل هذا دفعني إلى المخاطرة مهما كانت الظروف".

قال تائر وهو مقيم آخر في جباليا شارك في العمل، إنه شعر بالواجب ذاته. وأضاف: "وصل الناس هنا إلى مرحلة بدأت أجسادهم تنهار ويسقطون في الشوارع بسبب الجوع الشديد"، وأكمل قائلاً: "لم يكن هناك أحد يحمي المساعدات التي كانت تصل إلى الشمال. كان واجبنا... أن نساعد بقدر ما نستطيع. ولا أبالغ إذا قلت إنني كنت مستعداً للموت في ذلك الوقت مقابل أن يتمكن الناس هنا من العيش. كانت المجاعة تقتل الأطفال وكبار السن والمرضى".

معزولون عن الجنوب

حقيقة أن مدنيين عاديين مثل بلال وتائر كانوا يُطلب منهم محاولة تأمين إيصال المساعدات الدولية تكشف تردّي الظروف في شمال غزة، والتحديات الهائلة التي تواجهها وكالات الإغاثة الإنسانية.

قبل أكتوبر 2023، كان حوالي 1.1 مليون فلسطيني، أي نصف سكان غزة تقريباً، يعيشون في شمال القطاع، الذي يضم مدينة غزة الكبرى. بحلول مارس الماضي، وبعد شهور من القصف والمجاعة والنزوح إلى الجنوب، بقي حوالي 300 الف شخص فقط.

رداً على هجمات 7 أكتوبر 2023 المميتة داخل إسرائيل التي نفذتها حماس أعلن الجيش الإسرائيلي عن "حصار كامل" على القطاع، مما منع دخول الطعام والماء والوقود والإمدادات الأساسية الأخرى وبدأت إسرائيل في السماح بدخول كميات محدودة جداً من المساعدات إلى غزة في أواخر أكتوبر 2023، ولكن كل ذلك كان يدخل عبر المعابر الحدودية في الجنوب: لم تصل الإمدادات تقريباً إلى الشمال.

حذرت الهيئة المعنية بانعدام الأمن الغذائي في منتصف ديسمبر من أن غزة كانت في طريقها إلى المجاعة، ووصفت الوضع في الشمال - بسبب القيود الإضافية على الوصول - بأنه "مثير للقلق بشكل خاص"، رغم ان محكمة العدل الدولية أصدرت أمراً لإسرائيل باتخاذ إجراءات لتسهيل الاستجابة الإنسانية. بدلاً من ذلك، كانت إسرائيل ترفض غالبية طلبات الأمم المتحدة لإرسال قوافل مساعدات إلى الشمال. القوافل القليلة التي تمت

استيلاء عصابات، يُزعم أنها مدعومة من الجيش الإسرائيلي، على طرق المساعدات ونهبها بحرية.

على شفا المجاعة

كان الوقت يقترب من منتصف الليل في 16 مارس 2024، وكان بلال، الذي يبلغ من العمر 34 عاماً من سكان مخيم جباليا للاجئين في شمال غزة، ينتظر وصول قافلة صغيرة من الشاحنات المحملة بالدقيق. إذا نجحت القافلة بالعبور، وهو أمر بعيد عن أن يكون مضموناً فستكون هذه المرة الأولى التي تصل فيها المساعدات الإنسانية إلى المخيم خلال أربعة أشهر. كانت عمليات القصف الإسرائيلي والهجمات البرية وأوامر الإخلاء قد أجبرت معظم السكان على الفرار، ما حول جباليا إلى أكوام من الأنقاض والطرق المدمرة والمباني المهتمة. بحلول نهاية جانفي 2024، لم يتبق سوى حوالي 100 الف شخص في المخيم، وكانوا يعانون من الجوع بشكل شديد. قال بلال: "كان الأطفال يبكون طوال الوقت دون توقف". وتحدث عن مشاهد رأى فيها الآباء يطعمون أطفالهم الحبوب الخشنة المخصصة للحيوانات؛ وآخرون يجوبون بين أنقاض المخيم لعدة أيام بحثاً عن بقايا الطعام. بعضهم ظلوا خارج خيامهم طوال الليل، خوفاً من العودة إلى أطفالهم خاليي الوفاض. كانت عائلة بلال نفسها ليست استثناءً، إذ قال إن والدته، المصابة بالسكري، كادت أن تموت من الجوع. وأضاف: "ذات ليلة، طرقت فتاة لم تكمل عامها السابع باب منزلي وسألتنني إن كنت أملك قطعة خبز واحدة أو حتى حبة طماطم تسد بها جوعها". لم يستطع بلال أن يرفض. أعطاها بعضاً من الإمدادات القليلة التي كانت تملكها أسرته قليلاً من الخبز وبعض الخضروات.

بعد شهور من تحمل هذا الوضع المتدهور، كان هناك الآن بصيص أمل، إذ طلب وجهاء كبار العائلات والقبائل البارزة من الشباب المساعدة في تأمين قوافل المساعدات التابعة للأمم المتحدة. في المقابل، كانت القوات الإسرائيلية تطلق النار بانتظام على الأشخاص الذين ينتظرون توزيع المساعدات في الشمال. وكان بلال يعلم أن ذلك قد يكون خطيراً، لكنه تطوع رغم ذلك. وقال: "هناك آلاف الأشخاص الذين

مع اقتراب توليه مهامه رسمياً

التحديات الخمسة الكبرى التي تواجه ترامب في الشرق الأوسط



لا يزال الشرق الأوسط يستحوذ على اهتمام العالم ويشكّل إلى جانب التنافس مع الصين وروسيا ومكافحة الإرهاب تحديات للولايات المتحدة الأمريكية، وتحديدًا للرئيس المنتخب دونالد ترامب الذي لم يتبقّ إلا القليل على تسلمه رسمياً لمنصب الرئاسة، وكان يسعى إلى إحداث تغيير كبير قبل ذلك، ولكن كما يبدو أن الأمر لا يمكن أن يتحقق هكذا سريعاً؛ في ظل مساعيه الأخرى التي لم يفصح عنها بعد؛ ولكنّ معلومات مؤكّدة تشير إلى دوره القادم في صعود اليمين المتطرّف، وهو ما سنعرّفه فيما بعد.

واعتبرت مراكز البحوث العالمية ووسائل إعلامية تابع (كلمة) تقارير أصدرتها مؤخراً، أنّ ترامب "سيواجه عدداً من القضايا العاجلة والتحديات طويلة الأجل بعد تنصيبه بتاريخ (20) جانفي الجاري وأوضح بأنّ "السياسة الخارجية لعام (2025) موضع تساؤل بقدر ما هي عليه اليوم في نهاية عهد جو بايدن".

الملف الإيراني المركب لواشنطن من المؤكّد الآن بحسب المراقبين، أنّ إيران تشكّل لترامب التحدي الأكبر في الشرق الأوسط، في الوقت الذي تواصل فيه بناء برنامجها النووي مع اتخاذ موقف مواجهة متزايد تجاه إسرائيل؛ خصوصاً بعد الدعم الكبير الذي قدمته لما يُعرف بـ (محور المقاومة) الذي شكس واشنطن واستنزف قوّة تل أبيب الساعية لإعادة تشكيل الشرق الأوسط الجديد. وتقرّ صحيفة (Times Of Malta) في تقرير لها أنّ "الخوف الآن يتمثل في إسراع إيران من وتيرة برنامجها النووي" والذي اعتبرتّه "عاملاً حاسماً في تغيير قواعد اللعبة".

فيها - والتوترات المتزايدة مع بكين؟ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني فيما يخص هذا الملف الشائك والخطير، تقول المستشارة الأولى في معهد كوينسي (كليي بوكار فلاهوس)

تورط واشنطن في الحروب الجديدة في الخارج. وتساءل المعهد: هل يستطيع ترامب أن يلتزم بأهدافه الخاصة، بالنظر إلى الحروب الساخنة في إسرائيل وأوكرانيا وتورط واشنطن المستمر

في حين جمع الخبراء في معهد كوينسي عدة أولويات رئيسية، مع الأخذ في الاعتبار رغبات ترامب المعلنة في متابعة السياسة الخارجية بما يخدم المصلحة الوطنية والحد من

ورأى بأنه "يتعيّن على أوروبا أن تفكّر في بدء حوار مع طهران ووعدها بتقديم المساعدات التي تحتاج إليها بشدة في مقابل عدم السعي إلى مسار نووي".

رئيس الموساد توجه إلى قطر امس يوم حاسم بعد جسر فجوات

أفادت تقارير إسرائيلية بأن رئيس الموساد، دافيد برنياع، توجه امس، الإثنين، إلى العاصمة القطرية الدوحة لمواصلة المفاوضات بشأن صفقة تبادل الأسرى مع حركة حماس. ونقلت القناة الإسرائيلية 12 عن مصادر إسرائيلية، لم تسمها، أن "هناك تقدماً كبيراً"، في المفاوضات. وأضافت المصادر ذاتها أنه "من السابق لأوانه التهئة على الشكل النهائي، ولا يزال هناك الكثير لإنجازه".

وأورد موقع "أكسيوس" نقلاً عن مسؤول أمريكي، أن "بريت ماكغورك كبير مستشاري (الرئيس الأمريكي، جو بايدين، قد وصل للدوحة، للانضمام لمحادثات وقف إطلاق النار في غزة".

كما نقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن وزير الثقافة والرياضة، ميكي زوهار، قوله إنه والوزراء من حزب الليكود سيؤيدون صفقة تبادل أسرى "التي يقودها رئيس الحكومة نتنياهو"، ودعا باقي الوزراء إلى تأييدها، وأضاف أن "هذا واجبنا الأخلاقي ولا توجد فريضة أهم من افتداء الأسرى".

جاء ذلك فيما نقلت صحيفة "العربي الجديد" عن مصدر فلسطيني قوله إن أول امس الأحد، يعد يوماً حاسماً في المفاوضات، إذ نجح الوسطاء في جسر فجوات، وسط تقرب لرد إسرائيلي. ونقلت الصحيفة عن المصدر الفلسطيني الذي أشارت إلى أنه "فضّل عدم الكشف عن هويته"، قوله إن "الوسطاء تمكنوا من جسر الفجوات بين الطرفين من خلال حلول وسطية".

وأضاف أن الوسطاء قد يكونوا تلقوا رد الحكومة الإسرائيلية، ليلة أول امس بعد اجتماع عقده رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مع عدد من الوزراء والمسؤولين. ولم يكشف المصدر عن مزيد من التفاصيل. وذكرت التقارير أن نتنياهو دعا وزير الأمن، إسرائيل كاتس، وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، ورئيس حزب شاش أرييه درعي، للمشاركة في الاجتماع. وذكرت وسائل إعلان إسرائيلية أن الجانب الإسرائيلي بحث التطورات في المفاوضات، قبل توجه برنياع للعاصمة القطرية لتسليم الرد الإسرائيلي.

في حين نقلت هيئة البث العام الإسرائيلية ("كان 11") عن الناطق باسم رئيس الحكومة أن الاجتماع الأمني المحدود الذي عقده نتنياهو مع عدد من الوزراء "لم يتناول ملف الرهائن".

عناصر داعش وإثبات أن المجموعة لا تزال قوية، خاصة إذا استغلت الذكاء الاصطناعي لتعزيز قدراتها الحالية كما يرى ذلك الباحث الأمريكي كولن. ب. كلارك.

كما يلفت كلارك إلى قضية المقاتلين الأجانب المتبقين وعائلاتهم التي لا تزال موجودة في مخيم الهول السوري، موضحاً أنه "في محاولة لإغلاق الفصل المتعلق بسوريا تماماً، قد يسعى ترامب إلى تسريع أو إجبار إعادة الآلاف الأجانب الموجودين حالياً في أماكن مثل الهول، وهو احتمال مقلق بالنسبة للعديد من البلدان التي سيتم إعادة هؤلاء الأجانب إليها".

وحذر من أنه "إذا استمر تجاهل هذه القضية على مستوى السياسة، فلن يكون الأمر سوى مسألة وقت قبل أن يحاول مسلحو داعش الهروب من السجن مرة أخرى، كما فعلوا في الحسكة في عام (2022) حيث ورد أنهم أطلقوا سراح مئات من سجناء داعش".

ثم يتحول كلارك في حديثه عن التهديدات الإرهابية، إلى الفرع الشرس لداعش في أفغانستان - ولاية خراسان.

فقد شنت تلك المجموعة هجمات في إيران في أوائل جانفي 2024 من هذا العام وأخرى في مارس 2024 في موسكو، كما تم إحباط العديد من المؤامرات التي تستهدف الدول الأوروبية، بما في ذلك واحدة في فيينا خلال الصيف الماضي، وقد هددت ولاية خراسان مراراً وتكراراً بمهاجمة الأحداث الرياضية العالمية، بما في ذلك مباريات دوري أبطال أوروبا في الصيف الماضي في لندن وميريد وباريس. وبحسب كلارك "ينبغي أن يكون التركيز المستمر لولاية خراسان التابعة للدولة الإسلامية على العمليات الخارجية من بين أولويات مكافحة الإرهاب القصوى لإدارة ترامب". ولكن تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان ليس التهديد الإرهابي العالمي الوحيد الذي سيتعين على إدارة ترامب مواجهته. فهناك تهديدات أخرى عابرة للحدود الوطنية لا تزال تتفشى. وتشير التقارير إلى أن جماعتين تابعتين لتنظيم القاعدة - حركة الشباب في الصومال وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في اليمن - تشكلان تهديداً خطيراً، ويتعين على ترامب مواجهة هذا التحدي الجديد.

الآن ولم يبق سوى أيام قليلة على تنصيب دونالد ترامب رسمياً رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه التحديات المذكورة آنفاً تمثل الأبرز على الساحة العالمية، ولكن يبقى السؤال الأهم وفي ظل هذه التوقعات: كيف سيتعامل ترامب وهل لديه خطط لم يكشف عنها؟، إلى جانب رؤيته الاستبدادية الملفوفة بتمويه الحرية، هل ستبقى هكذا أم تتغير؟!

وهو ما سيجعل ترامب يسعى إلى تحقيقه خلال الفترة المقبلة" بعد ان أحبطت أحداث 7 أكتوبر 2023 مثل هذه الجهود في الوقت السابق.

التنافس مع الصين وروسيا في المنطقة

عن هذه المفصلية، يؤكد زملاء معهد (كيو أي) في أوراسيا، أنه يتعين على ترامب أن يحافظ على التزامه بوضع مصالح الولايات المتحدة في المقام الأول. وهذا يعني السعي إلى تحقيق استراتيجية أوروبية لتوازن القوى تتجنب استفزاز روسيا بشكل غير ضروري؛ بل وتسعى بدلاً من ذلك إلى جمع كل الأطراف على طاولة المفاوضات وإنهاء الحرب من خلال المفاوضات.

وعلاوة على ذلك، يقول خبراء معهد تشينو: إن "الولايات المتحدة لا بد أن تلعب بورقة الصين من خلال الأخذ في الاعتبار مصلحة بكين في رؤية نهاية الحرب في أوكرانيا، بما في ذلك بعض الديناميكيات المساعدة - مثل الدعم العسكري الذي تقدمه كوريا الشمالية لموسكو" ومن شأن إشراك الصين في التوصل إلى سلام تفاوضي أن "يساعد في ربط الأطراف وتحسين العلاقات المتوترة بين واشنطن وبكين، وإرساء الأسس للتعاون الدبلوماسي في المستقبل".

مكافحة الإرهاب في المنطقة

بعد تخلي الولايات المتحدة عن حربها على حركة طالبان الإرهابية في أفغانستان، وفسح المجال أمامها للعودة إلى سدة الحكم منذ عام 2021، وصولاً إلى تغير نظرتها حول هيئة تحرير الشام وزعيمها أبو محمد الجولاني، الذي أعلنت فيما مضى عن جائزة مغرية للقبض عليه، وتخلت فيما بعد عن ذلك، بعد تصنيفه كمعارضٍ بمجرد إطاحته بحكم بشار الأسد الذي كان يمثل الحليف الأول لروسيا العدو للدود لواشنطن، وبالتالي فإن ربح دونالد ترامب مسبقاً ورقتين قبل تنصيبه رسمياً.

ولكن مع ذلك يبدو مشهد التهديد الإرهابي مختلفاً كبيراً بحلول العام الجديد، عما كان عليه في عام 2017 عندما تولى ترامب منصبه لأول مرة.

ورغم الخسارة الكبيرة التي مُنيت بها ما تُعرف - بالدولة الإسلامية في العراق والشام - واختصاراً (داعش) وما تلقته من ضربة قوية في العراق بعد الفتوى التي أطلقها المرجع الأعلى للشريعة السيستاني في النجف، ولكن لا يزال داعش الإرهابي نشطاً، بل ويريد الآن فرض سيطرته من جديد بعد التغييرات الأخيرة التي شهدتها سوريا.

وأكدت القيادة المركزية الأمريكية في أواخر (أكتوبر من العام الماضي، أنها شنت غارات جوية ضد عدد من أهداف داعش في سوريا، مما أسفر عن مقتل العشرات من

أنه "في إسرائيل، ليس هناك يقين من أن العملية العسكرية لتل أبيب سوف تستمر، ناهيك عن أن تؤدي إلى السلام في المنطقة"، مبيته أن "ترامب بحاجة إلى إقناع حكومة نتنياهو بالمضي قدماً في اتفاق وقف إطلاق النار في غزة". وأضافت أنه "يجب على الولايات المتحدة الحد من عدد عمليات نقل الأسلحة الفتاكة إلى إسرائيل، وخاصة القنابل التي يبلغ وزنها (2000 رطل)، والتي أدت إلى انتهاكات للقانون الدولي والقانون الأمريكي فيما يتعلق بنقل الأسلحة التي من المرجح أن تستخدم لارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان" بحسب قولها.

في حين تقول زميلة معهد كيو أي (أنيل شيلين) في مقال لها: إن "على واشنطن إقناع نتنياهو بأن سياساته المتطرفة في غزة والضفة الغربية ولبنان سوف تأتي بنتائج عكسية على علاقات تل أبيب نفسها ومع العالم العربي الأوسع".

وفي أسوأ السيناريوهات، بينت شيلين: إن "تصرفات إسرائيل سوف تستمر في تآجيل احتمالات نشوب صراع إقليمي أوسع نطاقاً وجرّ الولايات المتحدة إلى الصراع". وتشدد شيلين في الوقت ذاته بأنه "سيكون من مصلحة ترامب كبح جماح حكومة نتنياهو وأجندتها المتطرفة، التي تزعزع استقرار المنطقة وتزيد من احتمالات جرّ الولايات المتحدة إلى حرب غير ضرورية".

وتابعت، "يتعين على ترامب أن يوضح لنتنياهو أنه يريد أن يهدأ الصراع الإقليمي، الأمر الذي يتطلب من إسرائيل أن تتوقف عن مهاجمة جيرانها والتوقف عن قتل الفلسطينيين". ومع استمرار الحرب الإسرائيلية المدمرة على قطاع غزة، فهي تمثل تحدياً كبيراً أمام ترامب، وظهر للعالم بعد سقوط الآلاف من القتلى الفلسطينيين بألية الحرب الإسرائيلية، أن واشنطن لا تمتلك نفوذاً كبيراً تل أبيب التي تواصل انتهاك القانون الدولي وتعرض أرواح آلاف آخرين للخطر.

وفيما يحذر مسؤولون من الأمم المتحدة من كارثة إنسانية؛ في حال لم يتم الإسراع بوقف إطلاق النار بين تل أبيب وحماس، فإن الولايات المتحدة الأمريكية "عاجزة بعد عن كبح جماح إسرائيل".

العلاقات مع دول الخليج العربي

بما يخص توسيع العلاقات مع دول الخليج العربي، فلم تظهر بعد ما هي خطط ترامب القادمة، ولكنه على الأكثر بحسب المحلل السياسي (جهد زغير) "سيورط دولاً خليجية في إعادة التحالف الدولي ضد الحوثيين في اليمن، وصولاً إلى توسعة رقعة التطبيع العربي مع إسرائيل، في الوقت الذي شهدت فيه جهود واشنطن تباطؤاً للتوسط في اتفاق تطبيع بين إسرائيل والسعودية،

مأساة شمال غزة بعد ثلاثة أشهر من التوغل الإسرائيلي تهجير السكان وتدمير المكان وإيادة الراقضين للرحيل



المواطنون الذين يجبرون على النزوح من محافظة الشمال إلى قطع مسافة تزيد عن 10 كيلومترات سيراً من أمام الآليات الإسرائيلية ووسط البرد الشديد للوصول إلى مكان أكثر أماناً. وتقول الفلسطينية ريهام أبو جلال وهي من بين الذين مروا بنقطة التفتيش خلال نزوحها لغزة، حيث عاشت تجربة قاسية برفقة عائلتها المكونة من 9 أفراد إنني "لا أعتقد أن تمر تجربة أسوأ منها في حياتي كلها، فمشاهد الجنود وتكليفهم بالنساء والأطفال وتعرية الرجال بشكل كامل وأصوات تعذيبهم بأماكن قريبة من نقطة التفتيش، تدمي القلب". وتتابع "لم يتبق شيئاً في شمال القطاع كل ما هناك تم تدميره وتحويله إلى ركام والجيش ارتكب فظائع كبيرة بحق المواطنين الصامدين الذين رفضوا المغادرة".

ومنذ 5 أكتوبر الماضي، يجتاح الجيش الإسرائيلي شمال قطاع غزة، بذريعة "منع حركة حماس من استعادة قوتها في المنطقة". بينما يقول الفلسطينيون إن إسرائيل تعمل على احتلال المنطقة وتحويلها إلى منطقة عازلة وتهجيرهم تحت وطأة قصف دموي وحصار مشدد يحرمهم من الغذاء والماء والدواء.

المناطق المحاصرة. وفقدت عائلة المصري الفلسطينية، نجلها "أحمد" (٣٤ عاماً)، في بلدة "بيت لاهيا" نهاية شهر نوفمبر الماضي، بعدما خرج للبحث عن المياه. ويقول روجي المصري إننا "كنا نخاف الموت قصفاً بكل تأكيد لكن ما كان نخافه أكثر هو الموت جوعاً وعطشاً وهو ما كان يدفعنا للمخاطرة والبحث عن الطعام والشراب". ويضيف "فقدنا شقيقي الوحيد بينما كان يبحث عن مياه صالحة للشرب وترك خلفه زوجة و٣ أبناء لا معيل لهم اليوم". ويصف تفاصيل المعاناة التي عاشوها في محافظة الشمال، قبل نزوحهم قسرياً نحو مدينة غزة، قائلاً إننا "جحيم وموت وقهر لا يمكن الحديث عنه بشكل عابر أو بكلمات معدودة".

ممر إيجاري للنزوح منذ 5 أكتوبر 2024، أقام الجيش الإسرائيلي نقطة تفتيش شرق بلدة "جباليا" واعتمدها كطريق رئيسي لمرور النازحين إلى مدينة غزة، واستغل الجيش تلك النقطة "للتكليف بالمواطنين منهم النساء والأطفال واعتقال المئات من الرجال الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً إلى اليوم"، بحسب شهود عيان. ويضطر

رغم كثافة الاستهدافات الإسرائيلية. إن "ما يحدث في شمال غزة تقشعر له الأبدان وجثث الشهداء تتعرض لبشاعة لا يمكن وصفها بالكلمات والكلاب تأكل لحوم البشر على أعيننا ولا نستطيع إيقافها". ويضيف: "في النهار يستشهد أحدهم وتبقى جثته ملقاة في الشارع لعدم التمكن من انتشالها وفي صباح اليوم التالي نجد أن الكلاب الضالة نهشت معظم الجثة". ويضيف: "أحياناً نتمكن من الوصول لأماكن الاستهدافات بعد أيام، فنجد أن الكلاب الضالة لم تبق غير العظام من الجثث". ويشير إلى أن المشاهد اليومية من محافظة قطاع غزة "بشعة جداً ولا يمكن لأي بشر تحملها".

تجويح وتعطيش

إلى جانب إبادة المدن والقتل المتعمد، استخدمت إسرائيل سلاحي التجويح والتعطيش ضد أهالي محافظة الشمال التي فرضت عليها حصاراً مطبقاً منذ اليوم الأول من العملية ممانعة دخول أي إمدادات غذائية أو إغاثية أو مياه. ملامح هذه الأزمة الإنسانية بدأت بالظهور بعد أيام قليلة من الحصار فيما تسببت باستشهاد العشرات بنيران الطائرات المسيّرة وآليات الجيش خلال بحثهم عن الطعام والشراب في

استخدم في إبادة المدن ٤ وسائل وهي: النسف من خلال روبوتات وبراميل مفخخة، والقصف الجوي بالقنابل والصواريخ المدمرة، وزراعة المتفجرات والنفث عن بعد، والتجريف بالجرافات العسكرية والمدنية الإسرائيلية.

وأفادت التقارير بغزة أن دوي الانفجارات الناجمة عن نسف المباني والأحياء السكنية بالشمال كانت تسمع في مناطق أقصى جنوب القطاع. وأظهرت مقاطع مصورة نشرها عسكريون في الجيش الإسرائيلي وبعض المواطنين الذين لم يغادروا الشمال حجم الدمار الهائل الناجم عن تلك العمليات. الشاب محمد لبد صمد في "مشروع بيت لاهيا" حتى 15 ديسمبر 2024، قبل أن يُجبر على النزوح لمدينة غزة عبر الحاجز الإسرائيلي، تحت وطأة شدة الضغط العسكري بالمنطقة. يقول إنني "عشت في شمال قطاع غزة خلال العملية العسكرية نحو 70 يوماً لم تخلو أي ليلة فيها من عمليات نسف وتفجير". ويضيف: "تلك العمليات غيرت ملامح المنطقة وجعلتها غير قابلة للحياة أبداً". وأفاد بأن الجيش استخدم "روبوتات (مفخخة) في عمليات النسف حيث يزرعها نهاراً ويفجرها ليلاً، وفي العادة توضع بأماكن مكتظة بمنازل المواطنين لتحصد أكبر قدر ممكن من الدمار".

جثث بالشوارع

على مدار أشهر العملية، ارتكب الجيش مجازر بحق المدنيين في المحافظة باستهداف المنازل المأهولة وتجمعات المدنيين بالشوارع ما تسبب بسقوط الآلاف بين شهداء وجرحى. والعشرات من جثامين الشهداء بقيت تحت ركام المنازل المدمرة فيما بقي بعضها في الشوارع دون سماح الجيش بانتشالها فأقدمت الكلاب والقطط الضالة على نهشها. وحتى هذا اليوم، لم تتمكن وزارة الصحة بغزة من إحصاء عدد الفلسطينيين الذين استشهدوا وأصيبوا بالعملية العسكرية المتواصلة في محافظة الشمال، بسبب تعطل المنظومة الطبية. ويقول الشاب إيهاب غبن، الذي ما زال محاصراً في بلدة "بيت لاهيا" حيث يرفض النزوح القسري

يطوي التوغل العسكرية الإسرائيلي المتواصل على محافظة شمالي قطاع غزة والتي بدأت في 5 أكتوبر 2024، شهره الثالث، مخلفاً مشاهد مفزعة من الخراب والدمار التي غيبت مقومات الحياة هناك.

وسوى الاحتلال الإسرائيلي خلال هذه العملية التي استهدفت بشكل مركز "مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين، وبلدتي بيت لاهيا وبيت حانون"، مناطق وأحياء سكنية واسعة بالأرض مدمرة بذلك البنى التحتية وكافة مقومات الحياة للمواطنين. وما زالت أكوام ركام المنازل تدفن تحتها أجساد ساكنيها حيث عجزت طواقم الإسعاف والدفاع المدني عن انتشالهم بعدما أجبروا على التوقف عن العمل بسبب الاستهداف الإسرائيلي لطواقمهم ومركباتهم.

جاء ذلك في وقت تعمد فيه الجيش أيضاً استهداف المستشفيات والمراكز الطبية ومقرات تقديم الخدمات الإنسانية بالقصف وإطلاق النيران والتفجير، ما أدى لخروجها عن الخدمة بشكل كامل. ويواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي عملياته المكثفة في محافظة الشمال حيث دفع بتعزيزات عسكرية الأيام الماضية بهدف توسيع نطاقها واستكمال خطة التهجير العرقي بتهجير من بقي من الفلسطينيين هناك.

ومنذ بدء العملية، أجبر الجيش عشرات الآلاف من أهالي محافظة الشمال على النزوح تحت وطأة النيران والقتل حيث وصل عدد المتبقين الراقضين لفكرة النزوح إلى 70 ألفاً من أصل 450 ألف نسمة كانوا يقطنون فيها.

إبادة المدن

كثف الجيش الإسرائيلي في محافظة الشمال خلال عملياته المتواصلة من سياسة "إبادة المدن"، عبر تنفيذ عمليات محو شامل وتدمير كامل للمنازل والأحياء السكنية والبنى التحتية، وفق ما أورده تقرير للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان في ديسمبر الماضي. وحسب التقرير، فإن الجيش

من خلال اعتقال الدكتور حسام ابو صفية

ماذا تريد اسرائيل ان تظهر للعالم؟



من قوات الاحتلال، والسبب هذه المرة هو تحديه أوامر الإخلاء ورفضه ترك مرضاه وزملائه".

وذكر البيان أن الاعتداء الصارخ الذي تشنه قوات الاحتلال الاسرائيلي على الحق في الصحة بغزة، وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بعد مرور أكثر من عام على الإبادة الجماعية، يؤدي إلى مستويات جديدة من الإفلات من العقاب. وسلّطت الخبرتان الضوء على جانب من المآسي التي تحمّلها أبو صفية نتيجة أعمال الإبادة الإسرائيلية الجماعية الراهنة في غزة، مشيرتين إلى أن ابنا له قُتل أمامه، وأن الطبيب أصيب أثناء تأدية واجبه، ورغم ذلك واصل تقديم الرعاية للمرضى.

وكانت موفوكينغ، قد طالبت عبر منصة إكس، حكومة الاحتلال الاسرائيلي بإطلاق سراح أبو صفية وإيقاف الإبادة الجماعية في غزة. وقبلها، وجّهت ألبانيز المطالبة ذاتها، ودعت عبر منصة إكس أطباء العالم إلى قطع جميع العلاقات مع إسرائيل، كوسيلة مؤثرة ومدّدة بتدميرها نظام الرعاية الصحية في غزة.

مصيبة الموت

فيما جاءت مطالبات أممية عديدة بضرورة الإفراج الفوري عن الطبيب الفلسطيني حسام أبو صفية والطاقت الطبي المرافق له، أفاد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك بأن المستشفيات في قطاع غزة تحوّلت إلى "مصيبة للموت"، مشدداً على ضرورة حماية هذه المنشآت أثناء الحرب.

وقال "وكانّ القصف المتواصل والوضع الإنساني المتردي في غزة لم يكونا كافيّين، فأسمى الملاذ الوحيد الذي يجدر أن يشعر فيه الفلسطينيون بالأمان، مصيبة للموت". وفي هذا الشأن قالت منظمة العفو الدولية إن الدكتور أبو صفية كان صوت القطاع الصحي المتضرر، وعمل في ظروف غير إنسانية حتى بعد اغتيال ابنه. وعبرت المنظمة عن قلقها الشديد على حالة الطبيب أبو صفية، وطالبت

في خضم المجازر الإسرائيلية المتواصلة شمال غزة، سطر اسم الطبيب أبو صفية، بوصفه رمزا للإنسانية والصمود في مواجهة الإبادة الجماعية التي يتعرض لها القطاع منذ نحو 15 شهرا. يأتي اعتقال حسام أبو صفية تكريس للإجرام الصهيوني في القضاء على جميع مظاهر الحياة في غزة ومنذ بدء حرب الإبادة على قطاع غزة في السابع من أكتوبر 2023 يستهدف الجيش الإسرائيلي القطاع الصحي في القطاع، ويقصف ويحاصر المستشفيات وينذر بإخلائها، ويمنع دخول المستلزمات الطبية خاصة في مناطق شمال القطاع التي اجتاحها مجدداً في الخامس من أكتوبر الماضي. وكان آخر الاعتداءات الإسرائيلية على المنظومة الصحية في غزة اقتحام مستشفى كمال عدوان في 27 ديسمبر 2024، وإضرار النار فيه وإخراجه عن الخدمة، واعتقال أكثر من 350 شخصا كانوا داخله، بينهم الكادر الطبي وجرحى ومرضى، وأبو صفية.

مطالبات أممية

جددت مقررتان أمميتان، المطالبة بالإفراج عن مدير مستشفى كمال عدوان شمالي قطاع غزة، الطبيب الفلسطيني حسام أبو صفية، الذي اعتقله جيش الاحتلال الإسرائيلي قبل نحو أسبوع.

جاء ذلك في بيان مشترك للمقررة الأممية المعنية بالحق في الصحة تلالنغ موفوكينغ، والمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان بالأراضي الفلسطينية فرانثيسكا ألبانيز.

وأكدت موفوكينغ وألبانيز، في بيانهما، ضرورة إنهاء هجوم إسرائيل الحالي على غزة، خاصة على المنشآت الطبية من ناحية، وضمان الإفراج عن أبو صفية وجميع العاملين الصحيين المحتجزين تعسفاً من ناحية أخرى. وأضاف البيان "نشعر بالقلق البالغ إزاء مصير أبو صفية، وهو طبيب آخر تعرّض للاختطاف والاحتجاز التعسفي

يهدف أحياناً إلى طمس الحقائق ومنع الشهود العيان من توثيق جرائم الحرب أو تقديم شهادات طبية حول طبيعة الإصابات التي تكشف عن استخدام أسلحة محظورة.

ان استهداف المستشفيات واعتقال الأطباء يعكسان سياسة إسرائيلية نازية تسعى إلى تحطيم الإرادة الفلسطينية بوسائل غير عسكرية لكنها أكثر تدميراً. فهي تشكل إبادة مزدوجة لأنها تعتمد على حرمان المصابين من العلاج، وتحويل الأطباء أنفسهم إلى ضحايا، مما يفاقم الأثر الإنساني للنزاع. بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية الإنسانية فعند استهداف الأطباء، لا يتم استهداف الأفراد فقط، بل يتم ضرب النظام الصحي برمته، ما يهدد المجتمع بأكمله. وانتهاك صريح للقانون الدولي فاعتقال الأطباء يخالف اتفاقيات جنيف التي تنص بوضوح على حماية العاملين في المجال الطبي أثناء النزاعات

وبذلك يمكن القول بكل وضوح أن هذه الأفعال تشكل جرائم حرب، ويجب أن تظل في صدارة الجهود الدولية للمحاسبة. سكوت المجتمع الدولي عن هذه الجرائم ليس فقط تواطؤاً مع الجلاذ، بل أيضاً انتهاكاً لحقوق الشعوب في الحياة والكرامة.

قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى الرعاية الصحية والطبية.

ماذا يعني اعتقال أبو صفية

الاعتداءات الإسرائيلية على المستشفيات واعتقال الأطباء ليست مجرد أحداث عابرة أو أفعال فردية، بل هي جزء من سياسة منهجية تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وتجسد حالة من الوقاحة التي تُظهر تجاهلاً مطلقاً للأعراف والقيم الإنسانية.

اعتقال الأطباء هو جريمة أخرى تُظهر مدى استهتار إسرائيل بأبسط المبادئ الأخلاقية والإنسانية. عندما يتم اعتقال الأطباء، يتم استهداف الأشخاص الذين يكرسون حياتهم لإنقاذ الآخرين، بغض النظر عن هويتهم. مثل هذه الإجراءات تهدف إلى:

تدمير نظام الرعاية الصحية: اعتقال الأطباء يترك فراغاً كبيراً في القطاع الصحي، مما يؤدي إلى انهيار الخدمات الطبية في المناطق المستهدفة. خلق حالة من الخوف والردع: اعتقال الطواقم الطبية هو رسالة تهديد مباشرة للطواقم الأخرى، مفادها أن حتى العاملين في المجال الإنساني ليسوا في مأمن. التلاعب بالحقيقة: اعتقال الأطباء

إسرائيل بضرورة الإفراج عن أبو صفية.

وكانت منظمة الصحة العالمية طالبت حومة الاحتلال الاسرائيلي بالإفراج الفوري عن أبو صفية، وقالت إن المستشفيات في غزة أصبحت مرة أخرى ساحات معارك، وإن النظام الصحي تحت تهديد شديد، وطالبت بوقف استهداف المستشفيات.

ادعاءات واهية و مكشوفة

و فيما يخص الإدعاءات الإسرائيلية المتكررة و ضربها للمستشفيات تحت ذرائع واهية قال تقرير للأمم المتحدة إن الادعاءات الإسرائيلية عن استخدام فصائل فلسطينية مستشفيات غزة لأغراض عسكرية "غامضة".

وأفاد التقرير أن جيش الاحتلال و حكومته لم توفر حتى اليوم سوى القليل من المعلومات لإثبات ادعاءاتها باستخدام الجماعات الفلسطينية المسلحة للمستشفيات، وأن هذه الادعاءات "غامضة وفضفاضة، وفي بعض الحالات تبدو متناقضة مع المعلومات المتاحة علناً".

وخلص التقرير إلى أن الضربات الإسرائيلية على المستشفيات أو قربها في قطاع غزة تركت النظام الصحي في القطاع الفلسطيني على حافة الانهيار، مما أثر بشكل كارثي على

الحقوقيون والمحققون يتدافعون لتوثيقها

فظائع ارتكبتها الأسد



بمحاكمة بشار الأسد أو تسليمه إلى السلطات السورية الجديدة.

توثيق الجرائم

ومنذ عام 2011، نحت انتهاكات النظام في سوريا منحى تصاعدياً ضد المدنيين الذين خرجوا في مظاهرات تطالب بتحسين أوضاعهم المعيشية بدايةً، لكنها تحولت إلى مطالبات بتغيير النظام كله أمام آلة العنف التي أطلقتها على المتظاهرين، لذلك نشطت العديد من المراكز الحقوقية والبحثية في توثيق هذه الجرائم. ويقول مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان فضل عبد الغني إنه على مدى 14 عاماً عملنا على توثيق العديد من الجرائم وسلسلة الأوامر التي لا يمكن تنفيذها إلا عن طريق مباشر من بشار الأسد، مثل عمليات القصف والقتل واستخدام البراميل المتفجرة والأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في سوريا. وأكد فضل - أن هناك أطناً من الأدلة التي توثق مئات آلاف الحوادث، إضافة إلى آلاف الوثائق من النظام نفسه، ومن ثم فليس لدينا شك في أنه ستتم محاسبة بشار الأسد وإدانته بالأدلة، وذلك عبر محاكمة عادلة ولن نقبل أن يتعرض للتعذيب أو يتم إخفاؤه قسرياً كما فعل مع عشرات آلاف السوريين.

ضمن سياسة ممنهجة منذ عام 2011 عندما اندلعت ثورة شعبية مطالبة بتغيير النظام.

وتكمن الخطوة الأساسية في محاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم في تحريك الدعاوى المناسبة أمام المحاكم المختصة بالتحقيق في مثل هذه الانتهاكات، ومن ثم بدء التحقيق في الجرائم المنسوبة إليهم. وقالت مقرررة الأمم المتحدة المعنية بمناهضة التعذيب أليس جيل إدواردز إن الجميع يعرف أن نظام الأسد كان يستخدم عمليات التعذيب ضد آلاف المعتقلين والسجناء، وهذه الأساليب شملت الصعق بالكهرباء والاعتداءات الجنسية. وفي مقابلة صحفية أكدت إدواردز أنها أعدت سجلاً كاملاً بهذه الاتهامات، وتضمن الوقائع والأمثلة التي قام بها الأسد، كما أشارت إلى أنها التقت ممثلين عن المحكمة الجنائية الدولية من أجل إحقاق العدالة وتعويض الضحايا والناجين. ودعت المقرررة الأممية الأسرة الدولية وأي جهة ذات صلة بجرائم نظام الأسد إلى إنشاء محكمة عليا لمحاكمة المسؤولين الضالعين في هذه الجرائم أو تسليمهم إلى سوريا.

كما قالت إن روسيا التي تحتضن الأسد حالياً (بعد أن منحتة حق اللجوء) ملزمة بموجب القانون الدولي

العسكرية تحت الأرض. هذا وخرج العديد من الأشخاص بوثائق ومحركات أقراص صلبة، بما في ذلك عائلات المفقودين والصحفيين ومجموعة من النشطاء والمحامين السوريين الذين إما سلموا المواد إلى السلطات المؤقتة أو أخفوها، قائلين إنهم لا يتقنون في الحكومة القادمة بقيادة جماعة تحرير الشام الإسلامية. ولقد قام البعض بالإبلاغ عن اختفاء خزانات الملفات التي تحتوي على ملفات قضايا المحتجزين والتقارير الطبية والبرقيات البيروقراطية ووثائق هويات عن أولئك الذين أعدمهم النظام على عجل، كما أصرمت النيران في بعض المرافق. ومن جانبه، قال قائد عسكري كبير في هيئة تحرير الشام إن مخابراتهم أظهرت أن هناك أوامر من الموالين للأسد بحرق المنشآت، وقد عثرت الفايانانشيال تايمز على العديد من بطاقات الهويات العسكرية وسجلات موظفي الفرع نصف محترقة في سلال النفايات.

وقد شاهدت الفايانانشال تايمز أجهزة التعذيب، بما في ذلك ما يسمى بالسجادة السحرية، ألواح من الخشب قابلة للطي يتم تكبيل المحتجزين عليها، قبل أن يتناوب الحراس على مد أو سحب أطراف المحتجزين أو طي اللوح إلى نصفين. وكانت هناك أدلة واسعة النطاق على وجود أطفال صغار في زنازات احتجاز النساء، بما في ذلك أحذية الأطفال الصغار وحليب الأطفال، بالإضافة إلى حبوب منع الحمل، وقال الخبراء إن هذه أدلة حيوية على أن الاعتداء الجنسي كان متفشياً كما أكد السجناء السابقون.

كيف يمكن محاكمة الأسد رغم اللجوء؟

على صعيد متصل أفادت تقارير حقوقية وإعلامية خلال الأيام الماضية بالعثور على مقابر جماعية خارج العاصمة السورية دمشق، وتضم نحو 100 ألف جثة لأشخاص تقول التقارير إن نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد مسؤول عن تعذيبهم وقتلهم. وأشارت التقارير إلى أن منطقة القطيفة (40 كيلومتراً عن دمشق) تضم واحدة فقط من عدة مقابر جماعية استخدمها النظام السابق على مدى سنين للتخلص من معارضيه، وذلك

محمد بن محمود

يتدافع محققو جرائم الحرب والمجتمع المدني السوري والجماعات الحقوقية للحفاظ على الأدلة على جرائم النظام المخلوع بعد نهب مواقع رئيسية في أعقاب فوضى سقوط النظام وانتصار الثوار الشهر الماضي. حيث كشف سقوط النظام عن عشرات المقابر الجماعية وأكياس متناثرة من الرفات البشرية مجهولة الهوية، ما دفع أفراد عائلات الأشخاص الذين اختفوا في عهد الرئيس المخلوع بشار الأسد إلى البحث في المواقع المروعة لمحاولة تحديد مصير أحبائهم. وتنتشر ملايين الوثائق في المباني المرتبطة بالنظام السابق، وتوضح بالتفصيل كيف أُرهب شعبه - عدد كبير من السجلات البيروقراطية التي أظهرت العنف المروع وحددت المسؤولية الفردية والجماعية عن بعض أسوأ جرائم التاريخ الحديث.

وتشمل هذه الوثائق، ملفات عن آلاف الوفيات في سجون النظام، والأدلة على احتجاز الأطفال الصغار، مشيرة إلى الاستخدام المنهجي للتعذيب وإخفاء وفيات المعتقلين عن عائلاتهم. عندما أطيح بالأسد، انهار جهازه الأمني، تاركاً ما يقرب من 1000 فرع استخباراتي ومرافق احتجاز ومستشفيات ومشارح ومقابر جماعية بدون رقابة، وقد تدفق آلاف الأشخاص إلى تلك المرافق في تلك الليلة، بحثاً عن آثار لأفراد الأسرة من خلال الأدلة وغرف الاستجواب وزنازين الاحتجاز ومكاتب الأمن، قبل أن يتم فرض الأوامر من قبل الثورة السورية، وتبعهم نشطاء المجتمع المدني والجماعات الحقوقية ومحققو جرائم الحرب والصحفيون، بالإضافة إلى بعض من رموز ضباط النظام السابق الذين حاولوا على ما يبدو إخفاء الأدلة، فإن حقيقة ما حدث لضحايا الأسد تكمن في تلك الوثائق المعرضة للخطر الآن.

ولقد تمكنت صحيفة فايانانشال تايمز الأمريكية من الوصول إلى عشرات المنشآت حول دمشق، والتي من ضمنها الفروع الاستخباراتية، والخلايا السرية تحت الأرض كالمعتقلات والسجون والمشافي

بسبب الارهاق وطول حرب غزة

تمرد داخل جيش الاحتلال ؟ !



إعادة التأهيل التابع لوزارة الدفاع من جميع الحروب التي خاضتها إسرائيل إلى 72 ألفاً و56 جندياً وضابطاً معاقاً يعانون اضطرابات عقلية ونفسية وصدمات، بينهم أكثر من 10 آلاف أضيفوا خلال الحرب على غزة. وحينها، قذرت وزارة الدفاع الإسرائيلية أنه بحلول نهاية العام الجاري سيتعين على قسم إعادة التأهيل الاعتناء بنحو 82 ألف معاق من الجيش، مما يعني إضافة أكثر من 20 ألف جريح ومعاق جراء الحرب المستمرة على غزة. واعترف جيش الاحتلال الإسرائيلي -حسب موقعه الإلكتروني- بإصابة 5550 جندياً وضابطاً فقط منذ بدء الحرب، منهم 2504 أصيبوا منذ بدء العملية البرية في قطاع غزة في 27 أكتوبر 2023، دون إشارة إلى عدد المصابين في الحرب على لبنان الذي لم ينسحب الاحتلال من جنوبه حتى الآن. وأقر الاحتلال بمقتل 825 جندياً وضابطاً منذ بدء الحرب، لكن وسائل إعلام ومستشفيات إسرائيلية تؤكد أن الأعداد الحقيقية للقتلى والمصابين في الجيش تفوق المعترف به بكثير.

أهلية يهودية- يهودية وتدمير جيش الشعب، كما وصفه بن غوريون وتحويله إلى مليشيات متحاربة منقسمة سياسياً على بعضها البعض، ناهيك بتدمير أهم المرتكزات الأساسية للمشروع الصهيوني وهو النظام السياسي الإسرائيلي، الإطار الإداري والسياسي الذي تدار به التناقضات اليهودية- اليهودية المتعددة.

ألف مصاب شهرياً جراء استمرار الحرب

أما هيئة البث الإسرائيلية فتؤكد تسجيل نحو ألف جريح شهرياً في قسم إعادة التأهيل بوزارة الدفاع جراء استمرار الحرب على قطاع غزة، فضلاً عن الحرب في لبنان التي انتهت في 26 نوفمبر الماضي. وأفادت هيئة البث بأن أكثر من 13 ألفاً و500 جريح إسرائيلي سُجلوا في قسم إعادة التأهيل بوزارة الدفاع منذ 7 أكتوبر 2023. وأوضحت الهيئة أن 51% من الجرحى تقل أعمارهم عن 30 عاماً، مشيرة إلى أن 43% من المصابين يعانون من صدمات نفسية. وفي أوت الماضي وصل عدد المعاقين في جيش الاحتلال الإسرائيلي الذين تلقوا العلاج بقسم

أكتوبر 2023. ومن جهة أخرى، يوضح اللواء الصمادي أن الحروب الطويلة تزيد احتمالية ارتكاب الأخطاء العملية بسبب الإرهاق وانخفاض مستوى التركيز على المهمة. وأظهرت مقاطع الفيديو التي تبثها فصائل المقاومة الفلسطينية -يواصل الخبير العسكري والإستراتيجي- حجم الأخطاء التي يقع فيها جيش الاحتلال، مشيراً إلى أن الإرهاق المرتفع جدا ظهر خصوصاً على عناصر فرقتي 162 و99.

تمرد داخل الجيش الإسرائيلي

على صعيد متصل نشر جندي إسرائيلي فيديو يدعو فيه إلى التمرد على وزير الحرب واستخدام السلاح ضد أي قرار له علاقة باليوم التالي للحرب في غزة، ما لم يكن هذا القرار صادراً من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي يدين صاحب الفيديو له بالولاء المطلق، رغم أن فيديو التمرد أثار حالة من الخوف والارتباك انعكست على طبيعة ردود الفعل المختلفة، بناء على تموضعها في خريطة المشهد السياسي الإسرائيلي. قد لا يكون هذا الفيديو أولى الإشارات على أن هناك حالة غضب وسخط داخل الجيش ضد المستوى السياسي الحكومي، فقد تكلم قائد فرقة 98 دان غولدفوس في خطاب علني أن القادة السياسيين يجب أن يكونوا جديرين بالتضحيات التي أظهرها الجنود، ورغم اعتبار كثير من المحللين الإسرائيليين أن كلام غولدفوس عبارة عن صرخة محارب كما وصفها الكاتب الإسرائيلي آريه شابيت في مقال له في صحيفة مكور ريشون، ولكنه في تحليله لخطاب غولدفوس حذر شابيت قائلاً إن من لا يريد لنا أن نقع في تمرد عسكري كارثي، أو تمرد مدني مدمر خلال الحرب الوجودية، عليه أن يتحمل المسؤولية ويغير الاتجاه، قاصداً بكلامه نتنياهو وحكومته.

يعدّ فيديو التمرد الأول من نوعه كونه يعلن الولاء التام لتنتياهو، ويصّب في مصلحته السياسية، ويدعو

محمد بن محمود

انتشرت خلال هذه الفترة عديد التقارير التي تؤكد وجود شبه تمرد داخل جيش الاحتلال الإسرائيلي بسبب طول امد حرب غزة وارتفاع الخسائر البشرية في صفوف جنود المحتل . ويقول الخبير العسكري والإستراتيجي الأردني اللواء الركن محمد الصمادي إن الخسائر التي يمتنى بها جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة تعكس مستوى الإرهاق الجسدي والنفسي الذي يعانيه هذا الجيش، بعد أن طال أمد الحرب. جاء ذلك في سياق تعليق اللواء الصمادي على ما نقلته وسائل إعلام عبرية عن مصادر عسكرية من أن الجيش يعاني نقصاً في القوى البشرية، بعد إصابة ومقتل نحو 10 آلاف جندي في الحرب، وأن الإرهاق يتفاقم لدى الجنود بسبب استمرار الحرب في جبهات عدة. وقال اللواء الصمادي إن جيش الاحتلال الإسرائيلي مؤهل للقيام بحروب خاطفة وقصيرة، والحرب الحالية على غزة هي الأطول في تاريخ إسرائيل، مما جعل مستوى الإرهاق العملياتي لدى الجيش يرتفع لديه بشكل كبير جدا.

والملاحظ أن الاحتلال الإسرائيلي تعود على الاعتماد على جيش نظامي صغير مدوم بـ3 أضعاف من الاحتياط، لكن هذا الاحتياط حالياً يتمرد ويفرض المشاركة في الحرب. ويستشهد اللواء الصمادي -في تحليله للمشهد العسكري في قطاع غزة- بما أوردته صحيفة "يسرائيل هيووم" عن هرب ما يقارب 500 ضابط برتبة رائد من الجيش الإسرائيلي، في ظاهرة وُصفت بأنها نزيف في صفوف هذا الجيش. ورتبة رائد هي العمود الفقري للجيش الإسرائيلي، كما يوضح الخبير العسكري والإستراتيجي، الذي أشار إلى أن الاحتلال يرفض الكشف عن الخسائر التي يتكبدها جنوده وضباطه في غزة.

ويذكر أن هيئة البث الإسرائيلية كانت قد أكدت أن أكثر من 13 ألفاً و500 جريح إسرائيلي سُجلوا في قسم إعادة التأهيل بوزارة الدفاع منذ 7

المدينة الرياضية بصفاقس

ملعب المهيري لم يعد مؤهلا قاريا
وصعوبات مالية وراء تأجيل المشروع

بقلم : محمد هارون

تكدّب النادي الصفاقسي هزائم متتالية في مسابقة كأس الكنفدرالية الإفريقية لكرة القدم، وفقد الفريق أمل الترشح للدور المقبل، و يضطر إلى إستقبال ضيوفه بملعب حمادي العقربي برادس مما أثار سلبيا على أجواء السي أس أس. و يتكدّب الأعباء نفقات مالية إضافية جراء التنقل للعاصمة لمواكبة مباريات فريقهم في سباق كأس "الكاف"، مما أعاد للأذهان مشروع المدينة الرياضية بصفاقس باعتبارها السبيل الوحيد لإعادة الفريق لسالف إشعاعه. حيث يشهد الشارع الرياضي بعاصمة الجنوب موجة احتجاجات على وضعية المنشآت الرياضية بالجهة حيث يطالب أهالي صفاقس الجهات الحكومية والسلط الجهوية والمحلية والمصالح البلدية بصفاقس بضرورة حسم ملف تشييد المدينة الرياضية التي تمت الإعلان عنها منذ أكثر من عقد من الزمن . و تشييد ملعب كرة يعوّض ملعب الطيب المهيري الذي يعود افتتاحه إلى سنة 1938 .

و زادت جماهير النادي الصفاقسي من ضغطها على الهيئة المديرية منذ انتخابها يوم 20 جانفي 2024 الفارط من أجل مطالبة السلط المعنية بحق الجهة في ملعب كرة قدم بطاقة استيعاب تقدر ب 40 ألف متفرج. نهائي رابطة الأبطال الإفريقية كشف المستور كشف إياب نهائي مسابقة رابطة الأبطال الإفريقية سنة 2006 أمام الأهلي المصري الحاجة الماسة لتشييد ملعب للنادي الصفاقسي بطاقة استيعاب تناهز 40 ألف متفرج . حيث اضطر أكثر من 60 ألف محب إلى التنقل للعاصمة لمواكبة اللقاء بملعب رادس . وأعلنت الحكومة على إثرها برمجة تشييد مدينة رياضية بصفاقس متكونة من ملعب كرة قدم بطاقة استيعاب 40 ألف متفرج وقاعة مغطاة تستوعب 5 آلاف متفرج و مسبح أولمبي بطاقة استيعاب 1500 متفرج و مضمار لألعاب القوى.

مدينة رياضية بطريق السلطانية

تمكنت السلطة الجهوية من توفير قطعة أرض على ملك بلدية صفاقس و تم وضعها على ذمة وزارة الشباب والرياضة لفائدة المشروع تمسح 60 هكتار كائنة بطريق السلطانية كلم 16 بمنطقة " حقونة " و كشفت حكومات ما بعد 2011 أن كلفة انجاز المدينة الرياضية بكل



مكوناتها تناهز 5 مليار دينار و هو رقم مذهل تعجز عن توفيره الدولة في الوقت الراهن .

" فيتو " أمام توسيع ملعب المهيري

وقفت الصعوبات المالية أمام مواصلة مناقشة المشروع ووجدت بعض الأطراف الحكومية و السلط البلدية حلاً وسطا يتمثل في الزيادة في طاقة استيعاب مدارج ملعب الطيب المهيري بصفاقس من 8 آلاف إلى 20 ألف متفرج مقابل التخلي عن فكرة المدينة الرياضية مؤقتا . غير أن جماهير النادي الصفاقسي عارضت الفكرة باعتبار أن هذا المقترح سيؤخر مشروع المدينة الرياضية إلى الأبد و تشبثت بحق عاصمة الجنوب في منشآت رياضية تتماشى مع مكانة أنديةها في مختلف الرياضات التونسية .

الإكتفاء بملعب كرة قدم

طالب أبناء عاصمة الجنوب بضرورة الانطلاق في بناء المدينة الرياضية و ذلك بالإكتفاء بتشبيد ملعب كرة قدم بطاقة استيعاب تبلغ 40 ألف متفرج و تأجيل بقية مكونات المشروع إلى فترة قادمة . ذلك أن طاقة استيعاب ملعب الطيب المهيري الضعيفة و حرمان الجماهير من مواكبة مباريات الفريق تقف وراء خسارة النادي الصفاقسي لحوالي 10 مليارات سنويا .

الجماهير ملت الوعود

أصبحت جماهير السي أس أس عرضة إلى عدة وعودة خلقت غضبا في الشارع الرياضي بعاصمة الجنوب . بعد ان تبخرت وعود سلطة الإشراف بشأن ترشيح صفاقس لاحتضان ألعاب البحر الأبيض المتوسط لسنة 2022 والتي انتقل تنظيمها إلى مدينة وهران الجزائرية و تتواصل حملة " صفاقس يلزمها ستاد " بشكل مستمر من أجل تحقيق رغبة مدينة المليون و 200 ألف ساكن في ملعب بمواصفات عالمية . ذلك أنّ غياب ملعب كرة قدم يحرم خزينة النادي الصفاقسي من دعم جماهيره التي عرفت بشغف مواكبة مباريات فريقها ، وهو ما يرجح السراي القائل بأنّ الفريق يخسر أكثر من مليارين سنويا عائدات دخول الأعباء للمقابلات، إذ سرعان ما يتم إغلاق شبابيك بيع

التذاكر جراء الإقبال المتزايد على اقتناها . لقد أصبح تشييد ملعب كرة قدم بطاقة استيعاب كبرى بصفاقس مطلباً جماهيرياً ملخاً لولاية تجاوز عدد سكانها مليون نسمة ويحظى فريقها بشعبية واسعة وطنيا وعربيا وقاريا .

الأزمة المالية وراء تأجيل المدينة الرياضية

أكدت عدة أطراف، أنّ مشروع المدينة الرياضية بصفاقس كذبة كبرى و وعود خيالية ألقطتها الحكومات السابقة لتهدئة خواطر أهالي صفاقس لا غير . و هو ما فسح المجال أمام أعباء النادي الصفاقسي لمهاجمة رجالات المدينة و اتهموهم " بالخيانة العظمى " لعدم الانخراط في حملة الدفاع عن حق عاصمة الجنوب في التنمية و منشآت رياضية على غرار ما يحدث ببقية الجهات . وتقف الأزمة المالية الخائقة التي تعاني منها البلاد منذ سنوات، حجرة عثرة أمام الاستجابة لمطالب أبناء الجهة بمدينة رياضية تليق بأحد أبرز الأندية التونسية لكرة القدم . هذه المعطيات أصبحت قناعة راسخة لدى الجميع، و رغم أنّه تمت محاولة تمرير مشروع توسيع ملعب الطيب المهيري بصفاقس بطاقة تناهز 20 ألف متفرج، إلا أنّ الشارع الرياضي بعاصمة الجنوب رفض هذه المقترحات، و اعتبرها أنصاف حلول من شأنها أن تحرم الجهة نهائيا من المدينة الرياضية التي تضم من بين مكوناتها ملعب كرة قدم تقدر طاقة استيعابه 40 ألف متفرج.

ملعب المهيري خارج الخدمة

لم يعد ملعب الطيب المهيري بصفاقس مؤهلا لاحتضان المباريات القارية و الدولية منذ الموسم الرياضي الحالي 2024-2025، وأصبح يمثل عائقا أمام مسيرة النادي الصفاقسي . و تأمل مختلف الأطراف بالعائلة الموسعة لفريق عاصمة الجنوب أن تحظى الجهة باعتمادات مالية لتشبيد ملعب كرة قدم بطاقة استيعاب تتجاوز 40 ألف متفرج ضمن المخطط التنموي المقبل.

انتخابات الجامعة
التونسية لكرة القدم
ثلاث قوائم
في السباق

أُغلق اول امس الأحد، باب الترشح لانتخابات الجامعة التونسية لكرة القدم للفترة النيابية 2025-2025، المبرمجة يوم السبت 25 جانفي 2025، بإيداع 3 قوائم برئاسة كل من معز الناصري ومحمود الهمامي و جلال تقية. وفي ما يلي تركيبة القوائم الثلاث:

قائمة المترشح معز الناصري، وضمت كلا من حسين جنّيح (نائب رئيس) وريم البجاوي ومروى السخيري وبلحسن بن سمرة ومنوبي الطرودي ووسام اللطيف ومعز النايلي ومعز المستيري وزياد المسعودي وناجي الشاهد وخميس الحمزاوي الى جانب الطيب شلوف وفخر الدين بن زايد ومنية البدوي كأعضاء احتياطيين.

قائمة المترشح محمود الهمامي، وضمت كلا من كريم الحقي (نائب رئيس) والاعضاء خالد بدرة وعصام الحمزاوي ونجوى البجاوي وشريهان العربي وعبد العزيز العايب ومحمد صالح فراد ونوفل عبيشو وهيثم الغلابي وانيس الباجي ومحمد بوسمة الى جانب زياد بربوش وريم الدرويش والشواشي ورياض مقداد كأعضاء احتياطيين.

قائمة المترشح جلال تقية، وضمت كلا من زياد الحامدي (نائب رئيس) ومحمد سفيان بن سالم وبلال الجامي ونهاد بن حميدة وعقيل بن حسين ونورالدين الورهاني وحامد الغربي وأحمد الشعباني وشفيق جرابية وحنان السليمي وفاطمة الشعري الفراتي بصفة اعضاء. اما قائمة الاعضاء الاحتياطيين فتتربك من كل من محمد بالطيب ووهيب المنهاوي وعفاف الرواحي.

انتظارات الرياضيين في سنة 2025

بطولات وارقام قياسية في البال



لتحسين مستوى الأداء الرياضي، حيث يجب على الجهات المعنية توفير الدعم المالي والتقني لتطوير التكنولوجيا الرياضية وتقديم البرامج التدريبية المتطورة. وتحتاج الفرق والأندية إلى تحسين مستواها التدريبي والتعليمي من خلال تقديم برامج تدريبية متطورة والاستعانة بالخبراء والمتخصصين. هذا يساعد في تحسين أداء اللاعبين والمدربين ويمكنهم من مواكبة التطورات الحديثة في عالم الرياضة. مع التحسينات المتوقعة في البنية التحتية والتدريب والدعم المالي، يمكن أن تكون سنة 2025 سنة مليئة بالإنجازات الرياضية لتونس. يمكن للفرق والأندية التونسية أن تحقق نجاحات كبيرة في البطولات الدولية والمحلية بفضل الجهود المبذولة في تطوير الرياضة.

هذا ويمكن أن تساهم الرياضة في تعزيز الوحدة والتماسك الاجتماعي في بلادنا، من خلال تحقيق النجاحات الرياضية، يمكن أن تشعر الجماهير الرياضية بالفخر والانتماء، مما يعزز من الروح الوطنية والتضامن الاجتماعي. ومن المهم استثمار الجهود في تطوير المواهب الشابة والناشئة في تونس وذلك من خلال تقديم الدعم المالي والتقني والتدريبي للشباب، يمكن أن تضمن استمرارية النجاح الرياضي في المستقبل. ويجب أن تكون هناك جهود خاصة لتعزيز ودعم الرياضة النسائية في تونس، من خلال توفير الفرص والدعم اللازم للرياضيات، حيث يمكن أن نحقق تكافؤ الفرص ونضمن تحقيق المزيد من الإنجازات في هذا المجال.



بالخبراء والمتخصصين لتحسين أداء اللاعبين والمدربين. كما يجب الاستثمار في التكنولوجيا الرياضية وتوفير المعدات والأدوات اللازمة لتحسين الأداء الرياضي. كما تواجه الرياضة التونسية تحديات اجتماعية وثقافية تؤثر على مستوى الاهتمام بالرياضة ودعمها. يجب على المجتمع التونسي تعزيز الوعي الرياضي ودعم الرياضيين لتحقيق تطلعاتهم. يتطلب هذا العمل على تعزيز قيمة الرياضة في المجتمع وتشجيع الشباب على الانخراط في الأنشطة الرياضية. الاستراتيجيات المقترحة لتحسين الرياضة في تونس

يجب على الجهات المعنية العمل على تطوير البنية التحتية الرياضية في تونس من خلال بناء وتجديد الملاعب والمنشآت الرياضية. هذا يساعد في توفير بيئة ملائمة للرياضيين ويعزز من فرص تحقيق النجاحات. حيث تعتبر الشراكات مع القطاع الخاص من الوسائل الفعالة لدعم الرياضة وتحقيق تطلعات الرياضيين. يجب على الجهات المعنية تعزيز التعاون مع الشركات والمؤسسات الخاصة لتوفير التمويل والرعاية اللازمة للفرق والأندية الرياضية. ويعتبر الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار من العوامل الأساسية

"لقد كانت سنة 2024 سنة مليئة بالتحديات والصعوبات، ولكنها كانت أيضاً سنة مليئة بالإنجازات والنجاحات. يجب علينا أن نعمل بجد لتحقيق أهدافنا وأن نكون مستعدين لمواجهة أي تحديات قد تواجهنا."

تحليل الانتظارات والتحديات للسنة المقبلة

تعبر آراء الرياضيين والخبراء عن تطلعاتهم الكبيرة لسنة 2025، حيث يأمل الجميع في تحقيق المزيد من النجاحات والتقدم في جميع المجالات الرياضية. إلا أن تحقيق هذه التطلعات يتطلب مواجهة التحديات المتعددة التي قد تعترض طريقهم. وتظل التحديات المالية واللوجستية من أبرز العقبات التي تواجه الرياضيين والأندية في تونس. يجب على الجهات المعنية العمل على توفير الدعم المالي واللوجستي اللازم لتطوير الرياضة وتحقيق الأهداف المرجوة. هذا يتطلب تضامناً بين الجهات الحكومية والخاصة لدعم المشاريع الرياضية وتوفير البنية التحتية اللازمة.

كما تحتاج الفرق والأندية إلى تحسين مستواها التقني والتدريبي لمواكبة التطورات الحديثة في عالم الرياضة. يتطلب هذا تقديم برامج تدريبية متطورة والاستعانة

بمطلب الكثير من العمل والتفاني، وسأبذل قصارى جهدي لتحقيق ذلك." الحكم الدولي سليم بلخاوص: "نأمل في انضمام أكبر للرياضات الدولية" من جانبه، أكد الحكم الدولي سليم بلخاوص أن السنة المقبلة يجب أن تشهد تحسناً في انضمام تونس للرياضات الدولية. "لقد كانت سنة 2024 سنة مليئة بالتحديات والصعوبات، ولكنها كانت أيضاً سنة مليئة بالإنجازات والنجاحات. أتمنى أن تكون سنة 2025 سنة مليئة بالفرص الجديدة والتحسينات في جميع المجالات الرياضية وخاصة على مستوى قطاع التحكيم رغم كل مشاكله يجب علينا أن نعمل بجد لتحقيق أهدافنا وأن نكون مستعدين لمواجهة أي تحديات قد تواجهنا."

المدرّب منذر الكبير: "نأمل في تطور الكرة التونسية"

المدرّب التونسي منذر الكبير، يأمل في أن تحقق الكرة التونسية تطوراً ملحوظاً في السنة المقبلة. "لقد كانت سنة 2024 سنة صعبة على مستوى كرة القدم التونسية اداريا و فنيا و ولكنها كانت أيضاً سنة مليئة ببعض أو القليل من الإنجازات والنجاحات. يجب علينا أن نعمل بجد لتحقيق أهدافنا خاصة بوجود مكتب جامعي جديد إن شاء الله"

المدرّب لسعد الدريدي: "نأمل في تحقيق التتويج في النصف الثاني من العام"

من جهته، أبدى المدرّب لسعد الدريدي تفاؤله بتحقيق التتويج سنة 2025 خاصة مع تجربته الجديدة مع النادي الصفاقسي "لقد كانت سنة 2024 سنة مليئة بالتحديات والصعوبات، ولكنها كانت أيضاً سنة شهدت تراجع كبير لكرة القدم التونسية على المستوى القاري والعالمي ومع هذا أتمنى عودة المنتخب الوطني التونسي لمواجهة و أتمنى النجاح في تجربتي مع النادي الصفاقسي"

طه ياسين الخنيسي "نأمل أن تعود كرة القدم التونسية إلى القمة"

اللاعب الدولي حمدي النقايشاطر نفس التطلعات والأهداف، مؤكداً على ضرورة الاستعداد لمواجهة التحديات والعمل بجد لتحقيق النجاحات.

محمد الدريدي

مع بداية السنة الادارية الجديدة، يظل الرياضيون التونسيون في حالة ترقب وانتظار لما يمكن أن تحمله سنة 2025 من تطورات وإنجازات. في تونس تزداد الآمال والتطلعات لتحقيق النجاحات ورفع راية الوطن في مختلف المحافل الرياضية. سنستعرض في هذا المقال آراء عدد من الرياضيين والخبراء حول ما يتوقعونه للسنة المقبلة.

سيف الدين الخاوي: "فرص جديدة وتحسينات شاملة"

عبر اللاعب التونسي سيف الدين الخاوي عن أمله في أن تكون سنة 2025 مليئة بالفرص الجديدة والتحسينات في جميع المجالات الرياضية. "لقد كانت سنة 2024 مليئة بالصعوبات في كرة القدم التونسية، خاصة للمنتخب الوطني وفي تراجع ادائه و غيابي عنه منذ مدة طويلة و يجب علينا أن نعمل بجد لتحقيق أهدافنا وأن نكون مستعدين لمواجهة أي تحديات قد تواجهنا."

أيمن عبد النور: "نطمح للمزيد من البطولات"

بدوره، أبدى أيمن عبد النور، أحد أبرز اللاعبين التونسيين، تفاؤله بالسنة المقبلة. "لقد كانت سنة 2024 مليئة بالتغيرات في مشواري ولكننا نطمح للمزيد في سنة 2025. يجب علينا أن نواصل العمل بجد وتحسين أدائنا لتحقيق المزيد من النجاحات سوي في فريقي النجم الساحلي أو المنتخب الوطني و أتمنى أن تكون سنة 2025 سنة مليئة بالفرص الجديدة والتحسينات في جميع المجالات الرياضية."

وليد فتيلة: "نطمح لتحطيم الأرقام القياسية"

البطل البارالمبي وليد فتيلة يعتبر أحد أبرز الأسماء في الساحة الرياضية التونسية. يتطلع فتيلة إلى سنة 2025 بروح من التفاؤل، ويعبر عن تطلعاته قائلاً: "أتمنى أن تكون سنة 2025 مليئة بالنجاحات والإنجازات. سأعمل بجد لتحطيم الأرقام القياسية وتحقيق المزيد من الميداليات الذهبية لتونس في البطولات الدولية. لا شك أن النجاح